إِجْرَاءاتُ التَوسُّعِ في الجُمْلَةِ العَرَبيَّةِ من "الجُمْلةِ" إلى "لِسَانيَّاتِ ما فَوْقَ الجُمْلة" نَظرِيَّةُ "لِسَانِيَّات الجُمْلَةِ العَربيَّة" نَمُوذجٌ لِسَانِيٌّ مُقْتَرَح

The Expansive Procedures in Arabic Sentence

From "Sentence" to "Post-sentence Linguistics"

Theory of "Arabic Sentence Linguistics"

إعداد الدكتور

الدكتور/ ياسر محمد حسن علي

أستاذ الدراسات اللغوية (النحو والصرف والعروض)

المساعد بقسم اللغة العربية كلية الآداب- جامعة سوهاج

By:

Dr. Yasser Mohammad Hassan Ali

Assistant Prof. of Linguistic Studies (Grammar, Morphology, & Prosody), Arabic Language Dep., Faculty of Arts - Sohag University

مُستخلص البحث:

هدف بحث "إِجْرَاءاتُ التَّوسُّعِ في الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ: من "الجُمْلَةِ" إلى "لِسَانِيَّاتِ ما فَوْقَ الجُمْلَةِ":نَظَرِيَّةُ "لِسَانِيَّات الجُمْلَةِ العَرَبِيَّة: نَمُوذَجٌ لِسَانِيٌّ مُقْتَرَح"" إلى الوقوف على ما تضمَّنه الدرس اللغوي العربي من رؤية سبَّاقة إلى دراسة بنية الجملة العربية وخصائصها وتحوُّلاتها؛ مما شكَّل منظومة لغوية متكاملة، بأنظمتها وعلاقاتها عند تجاوز أفق المنهج المعياري (Standard method)، ودراستها في صورة فعل أو حدث سياقي (Contextual act)، له ظروفه وملابساته المشكِّلة له. وعند ذلك يمكن عدَّها نموذجـــاً مُناظرًا للسانيات النص (Text linguistics)، لتشكِّل نظرية مكتملة، يمكن وَسْمها بنظرية "لسانيات الجملة العربية: (نَمُوذَجٌ لِسَانِيٌّ مُقْتَرَح).

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي في عرض الظاهرة موضع الرصد والتقرير والتحليل. وتضمَّن البحث مقدمة، ومدخلا نظريـــاً، وتبع المدخل مباحث الدراسة الثلاثة. حيث عرض المبحث الأول أثر التحول في الجملة العربية من المعيارية النحوية إلى الجملة الاتصالية. وعرض المبحثان الثاني والثالث صور التوسُّع في الجملة العربية؛ لتأكيد فرضية هذه النظرية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، بما تضمَّنه كل مستوى من صور، تمَّ تعضيدها بشواهد مختلفة من التراث العربي قديمـــاً وحديثـــاً.

وجاءت تَتِمَّةُ البحث بخاتمة، ضمَّت ما أسفر عنه النقاش البحثيُّ من نتائج وتوصيات، ثم أعقب ذلك سرد لقائمة المصادر والمراجع، التي تمَّ الاعتماد عليها في تحليل المسائل وتعضيد الفرضيَّات والآراء.

الكلمات المفتاحية:

التَّوسُّع، الجُمْلَة، لِسانيات الجملة، ما فَوقَ الجملة، نظرية.

Abstract:
This research "The Expansive Procedures in Arabic Sentence: From "Sentence" to "Post-sentence Linguistics": Theory of "Arabic Sentence Linguistics": A Proposed Linguistic Model", aims to study what the Arabic linguistics includes from a pioneering vision in studying the structure of the Arabic sentence, its characteristics and transformations. This formed an integrated linguistic system with its systems and relationships when we going beyond the standard method; and studying it as a contextual act (Contextual act), with its formed circumstances and conditions. Thus, it can be considered a similar model to "Text Linguistics", to form a complete theory, which we can be described the theory of "Arabic Sentence Linguistics" (A Proposed Linguistic Model).
This research depended on the descriptive method in presenting the phenomenon, that it is observed. The research included an introduction & a theoretical preface.After that, the three study chapters were followed. The first chapter presented the effect of transformating in the Arabic sentence from the grammatical standard to the communicative sentence. The second and third chapters presented the forms of expansion in the Arabic sentence to confirm the hypothesis of this theory, whether on the internal or external level, with what each level included of forms, which they were supported by various examples from the ancient and modern Arab heritage. Finally, conclusion included the results and recommendations, then a list of references, that it supported the hypotheses and opinions.

Keywords:
Expansion, Sentence, Linguistics of Sentence, Post-sentence, Theory.

ـ مقدِّمة:

١. إِشكَاليَّة البحث:

نشط الاهتمام بالدراسات اللسانية النظرية مع بدء صعود الاتجاه البنيوي وازدهاره على يد دي سوسير (de Saussure) وإن نحا في اتجاهه إلى تحليل الظاهرة اللغوية تحليلا منغلقـــاً، بعيدًا عن جميع عناصرها، خاصة منتِج اللغة وقضية المعنى، وتجنب الخوض في استبطان جوهر الكلمات ومعانيها. فاللغة –عنده– مجرد علامات، ومفرداتها –كلماتها– مجرد صور سمعية، إدراكها دالٌّ عليها، ومدلولها هو فكرتها أو مجموعة الأفكار الدالة عليها؛ ومن ثمَّ فالجملة ليست إلا مجموعة من الدوال المترابطة لهذه المنطوقات.

وتنامت الألسنية في ظلال النظرية السلوكية وتفسيرها "للظاهرة اللغوية" و"الكلام" وعلاقته بكل من "المثير"، و"الحافز" على أنه فعل كلامي، وكان ذلك على يد بلومفيلد (L. Bloomfield) الذي رأى أن الدراسة الألسنية لا تنحصر في دراسة الأصوات والدلالات اللغوية بذاتها، بل تشمل دراسة الارتباط القائم بين أصوات اللغة ومفرداتها وتراكيبها، وما ينجم عن ذلك من دلالات معينة.

ومن بعد السلوكية (Behaviorism) جاءت سياقية فيرث (R. Firth) الذي وسع في ملابسات العبارات والجمل وعناصر تكوينها، وكذلك المنهج التحويلي التوليدي عند تشومسكي (N. Chomsky) بقواعده لتحليل الجمل وتوليدها، والعلاقة بين بنيتها الظاهرة والعميقة.كل هذه المدارس والاتجاهات اللغوية–خاصة التحويلية التوليدية– كانت موجهـــاً للنظر إلى منْجَزيِّ الظاهرة اللغوية الرئيسيْن، (الجملة) في مقابل (الخطاب).

وكان طرح مصطلح (النص) يتنازع بين نطاق (التتابع الجملي) و(المدونة الخطابية). وأعقب ذلك توجيه بؤرة الاهتمام بالنص، بوصفه منْجزا إبداعيـــاً، يرتبط بروابط ثقافية وتاريخية، إلى أن عُدَّ حدثـــاً كليًّا، يجمع في فعله وأثره تمازجـــاً

بين مكونات عدة، هي (الشكل، والمعنى، والسياق، والتواصل، ...) وفق نظرية لغوية واتصالية أكثر توسعـــاً مما كان، تشكَّلت بجهود مجموعة من اللسانيين الغربيين، أبرزهم جاكبسون (R. Jacobson)، وفان ديك (T. Van Dijk)، وهاليداي (M. Halliday)، وآخرون.

واكتمل هذا التطور في الدرس اللغوي باقتراح الضوابط المعيارية، سواء لأنواع النصوص كما جاء عند برينكر (K. Brinker)، أو شروط تحقُّقِ النصية وفاعليتها على يد كل من بوجراند (R. De Beaugrande) ودرسلر (W. Dressler)، بمقترحهما معايير النصية (Criteria of Textuality) في بناء (نحو النص) (Text Grammar) أو (لسانيات النص) (Text linguistics)؛ لتأسيس أفق يتجاوز مستوى الجملة الشكلية وأنظمتها المحدودة، ويحلل المنجز اللغوي، وكذلك بناء دائرة ثنائية من التقارب والاختصاص بين كل من (النص) (Text) و(الخطاب) (Discourse).

هذا النشاط اللساني قوبل بوجهة مناظرة عند عدد من علماء العربية، وجهة ترصد العلاقة بين (الجملة) و(النص) رصدا أكثر اتساعـــــاً، لخصوصية مصطلح الجملة في العربية من جهة، واتصالها بعلوم عدة في العربية، تجعل وصفها بالمحدودة وصفـــاً غير دقيق من جهة أخرى. فهي أساس علوم النحو والبلاغة، وترتبط بعدة علوم شرعية كالتفسير والفقه، حتى إن مصطلح (النص) – نفسه– كان يدور في نطاق الجمل والعبارات الواضحة، حيث استخدمه العربي قبل الغربي، متضمِّنًا في دلالته غاية النصية في سعيها إلى تحقيق الاتصال الفعال بين طرفي العملية، الذي يقوم على نص واضح جليٍّ مُبِين، فكان "النص اللفظ الدال على الحكم دلالة ظاهرة جلية، فما لا يكون كذلك لا يكون نصـــًّا"[١]، أو حتى ما يمكن وصفه بالنص غير المباشر، بإحالته المقامية الخارجة عن ظاهره، فيما عرف بإشارة النص والاستدلال بها، وهو"العمل بما ثبت بنظمه لغة، لكنه غير مقصود ولا سيق له النظم"[٢].

أما الجملة – وحدة النحو العربي- بأشكالها وعلاقاتها؛ فهي أشد اتساعـــاً من حصرها في الوجهة التقليدية الغربية، بسبب ارتباطها – وكذلك النحو العربي نشأة- بسياق القرآن الكريم، ونظام جمله، الممتدة اتصالا، والنصية سياقـــاً وعلاقات[٣]، لتكوِّن نظامـــاً مناظرًا للنص بخصائصه العامة، خاصة عند دراسة الجملة العربية وإجراءات التوسع فيها داخل سياقها، أو في السياقات الممتدة المرتبطة بالجملة النواة (Nucleus Sentence) وهي الجملة الرئيسة التي تتسع في نظامها؛ لتشكِّل أسلوبـــاً جمليـــاً علائقيـــاً، يضم أكثر من جملة في نظام تلازمي، لا يكتمل دلالة إلا بهذه العلاقة الاتصالية. كل ذلك هيأ إشكالية البحث لمناقشتها وفق هذا الطرح :"إِجْرَاءاتُ التَّوسُّعِ في الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ: من "الجُمْلَةِ" إلى "لِسَانِيَّاتِ ما فَوْقَ الجُمْلَةِ":نَظَرِيَّةُ "لِسَانِيَّات الجُمْلَةِ العَرَبِيَّة: نَمُوذَجٌ لِسَانِيٌّ مُقْتَرَح"".

٢. أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من عدة نواحٍ، لعل أبرزها ما يأتي:

- الانتقال من تأصيل علاقة (نحو الجملة) بـــ(نحو النص) إلى لسانيات الجملة العربية، وذلك وفق نموذج لساني مقترح يكشف خصائصها الاتصالية والسياقية والجمالية.
- دراسة الجملة العربية دراسة سياقية تاريخية وفق واقع استعمالاتها دون الانسياق قصرا مع المنهج المعياري، الذي اتسم بتوظيفه التعليمي منذ بدايات الدرس النحوي.
- رصد إجراءات التوسع الداخلية والخارجية في الجملة وتراكيبها، وقد جاءت مضمَّنة في أساليب مختلفة وقرائن متعددة.
- كشف أدلة التوسع في سياق الجملة العربية بنماذج متعددة من النظم والنثر؛ مما يمكن أن يؤسس للسانيات الجملة العربية تأسيســـاً نظريـــاً ووظيفيـــاً.
- تأكيد خصوصية النظام اللغوي في العربية، وأن الدرس اللغوي العربي قائم على دعائم خاصة، لا تماثل نظيره في اللغات الأخرى تماثلا تامـــاً.

٣. التساؤلات البحثية:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن الفرض الرئيس الآتي:

هل إِجرَاءاتُ التَّوسعِ في بِنيةِ الجُمْلَةِ العَرَبية وتَرَاكِيبها يمكن أن تشكِّل نموذجًا لسانيـــًّا مقترحًا لنظرية "لسانيات الجملة العربية"؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة التساؤلات البحثية الآتية:

- ما مفهوم كل من "الجملة"، و"النص" في حقل اللسانيات النظرية؟
- هل خصائص الجملة العربية مقارنة بمعايير النص يمكن أن تُمَهِّدَ لمصطلح "لسانيات الجملة العربية"؟
- ما أثر الربط والترابط الإسنادي في التحول نحو نهج جديد في دراسة الجملة؟
- هل يعد توظيف الجملة في القرآن الكريم والشعر العربي وأصول التقعيد النحوي واقعـــًا استعماليـــًّا لما يمكن وصفه بمقدمة لنظرية "لسانيات الجملة العربية" ؟
- هل إِجرَاءاتُ التَّوسعِ في بِنيةِ الجُمْلَةِ العَرَبية وتراكيبها – على المستوى الداخلي أو الخارجي– صورة فعلية لما فوق الجملة ومعادلا للنص وحالته النصية؟

٤. الدراسات السابقة:

إن عددًا من الدراسات العربية لم تغفل مكانة "نحو الجملة" وعلاقاته، خاصة تلك الدراسات المتصل بالقرآن الكريم وسياقه وجمله. تلك الدراسات جلَّت كثيرًا من خصائص النظام اللغوي وقوة عناصر تماسكه؛ لتصل إلى نتيجة هي: أن النظر التام إلى الجملة العربية على أنها مجرد بنية معيارية في الاستدلال القاعدي وأحكام النحو إِجْحاف لما بها من خصائص سياقية وسمات اتصالية. أما أبرز الدراسات السابقة المشيرة إلى ذلك؛ فهي:

أولًا- عليان، يوسف سليمان.(٢٠١١). **النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص: مثل من كتاب سيبويه**، *المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها*، المجلد (٧)، العدد (١)، ص ١٨٥-٢٣٠. وناقش البحث عدة مسائل، أبرزها ما يأتي:

- ركز البحث على اهتمام سيبويه بمعيارية النحو، وأنها لا تنحصر في النحو العربي، وأن للمعيارية ضرورة مهمة للغات، فهي سياجها وخط الدفاع الرئيس عنها.
- جاء كثير من تحليلات سيبويه اللغوية متقاربة مع تحليل مدرسة براغ، حيث اهتم بالمنحى الوظيفي دون فصل المعنى عن الاستعمال اللغوي.
- كذلك توصل البحث إلى أن البحث النصي والبحث السياقي ليس من مبتكرات الغرب، فالتراث العرب يفيض بكثير من سمات البحث النصي وقضاياه.

ثانيًا- حاجي، عبد العزيز. (٢٠١١). **قرينة الربط بين النحو العربي ولسانيات النص: دراسة وصفية تحليلية في سورة الأعراف**، *ماجستير*، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.وسعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل يمكن أن تتقاطع مفاهيم نظرية النحو العربي مع تصورات لسانيات النص؟ وما جملة هذه التقاطعات عن طريق قرينة الربط؟
- ما علاقة تصورات كتب التراث النحوي والبلاغي بالدراسات النصية الحديثة؟
- هل المشكلة ترتبط باستعمال مصطلحي مغاير بين النحو العربي واللسانيات؟

ثالثًا- شاكر، تارا فرهاد.(٢٠١٤). **التماسك النصي بين التراث والغرب**. *مجلة جامعة بابل – العلوم الإنسانية*، مج (٢٢)، العدد (٦)، ص١٣٢٨- ١٣٤٢.

وطرح البحث عدة تساؤلات، سعى للإجابة عنها، وجاءت على النحو الآتي:

- هل تماسك النص يمكن وصفه بأنه علمٌ جديدٌ ؟
- ما أهداف البحث – عامة- في دراسة تماسك النص؟

- ما علاقة تماسك النص في المدونة الأجنبية بجهود العرب القدماء وتعليقاتهم؟

وقد توصل البحث إلى وجود أصول التماسك النصي في تراثنا العربي؛ فقد كان عند علماء العربية القدامى حسٌّ لغوي صحيح.

وبناء على ما سبق تفردت تلك المعالجة في هذا البحث بتوثيق خصوصية (نحو الجملة) في العربية، كما أنَّه تفرد عن الدراسات السابقة باقتراح نموذج لساني لما يمكن وصفه بـــ"لسانيات الجملة العربية" بين الفرضية والاستعمال، وهو ما ظهر جليـــًّا في علاقات الارتباط الداخلي بين عناصر الجملة العربية من جهة، وبينها وبين ما تتصل به من تراكيب ممتدة- يجمعها سياق متصل أو توسع أسلوبي، يضعها في حالة من النصية المتفردة- من جهة أخرى. كما عضد البحث فرضيته برصده لصور التحول في الجملة العربية والتوسع فيها، وذلك وفق ما تمَّ رصده من الشواهد المختلفة من تراث العربية قديمة وحديثه.

٥. منهج البحث وإجراءاته:

اقتضت طبيعة البحث انتهاج المنهج الوصفي المرتكز على الرصد للظاهرة اللغوية وتقريرها من جهة والتحليل لأبعادها من جهة أخرى؛ بغية التحقق من فرضية نظرية "لسانيات الجملة العربية"، وهو ما يرومه البحث لتأكيد أنَّنا توجهنا صوب ظاهرة لُغويَّة جدِيرة بالرصد والتحليل. وتمثلت هذه الإجراءات البحثية فيما يأتي:

- عرض المفاهيم المشكِّلة لفرضية "لسانيات الجملة العربية".
- مقارنة معايير النصية المستقرة في "لسانيات النص" أو "نحو النص" بخصائص الجملة العربية الاتصالية والسياقية. وهو مسعى لتعضيد فرضية المقترح اللساني لما يمكن وصفه بلسانيات الجملة العربية.
- عرض قضية الربط والترابط الإسنادي مرتكزًا للتوسع في الجملة العربية.
- تعدد النماذج التطبيقية تمثيلا للظاهرة المطروحة. وجاء أكثر النماذج شعرا؛ لتوافقها وإجراءات التوسع، ثم نماذج القرآن الكريم حضورا واستدلالا، وجاءت

أمثلة كل من الحديث النبوي وكلام العرب على جهة الاستئناس وفق المسألة واختصاصها.

- تقسيم صور التَّوسعِ في الجُمْلَةِ بين الداخلي والخارجي تبعا لكل مستوى.
- الجمع بين المصادر القديمة والدراسات الحديثة تأييدا للآراء، ومن أبرزها حضورا الخصائص لابن جني، والكشاف للزمخشري، ودلائل الإعجاز للجرجاني. وكذلك الدراسات الحديثة، نحو: مدخل إلى علم لغة النص لبوجراند ودرسلر، وإعراب الجمل وأشباه الجمل لقباوة، وعلم لغة النص لسعيد بحيري، وبناء الجملة العربية لمحمد حماسة.
- وقف البحث على أن **المفهوم الإجرائي** لما افترضه من **نظرية "لسانيات الجملة العربية"**- بوصف ذلك نموذجـــــاً لسانيـــاً مقترحـــاً- يتمثل في أن نظرية لسانيات الجملة العربية قائمة على التوسع في دراسة الجملة العربية من المعيارية إلى الوظيفية والاتصالية والسياقية وفق معايير أو (خصائص) مناظرة للسانيات النص في النظرية اللسانية الغربية.

٦. خطة البحث:

أما خطة البحث؛ فقد جاء بيانها علي النحو الآتي:

- **المقدمة:** وكشفت إشكالية البحث، وأهميته، وتساؤلاته، والدراسات السابقة ونقاط الانطلاق في خصوصية الطرح، ومنهجه وإجراءاته، وخطته.
- **مدخل نظري:** وعنوانه: "الجملة" و"النص" في العربية والمفهوم المركزي.

وجاءت المباحث العامة على النحو الآتي:

المبحث الأول: من "نحو الجملة" إلى "لسانيات الجملة": التحول المنهجي من الفرضية إلى النظرية. وعرض أثر التحول في الجملة العربية من المعيارية النحوية إلى الجملة الاتصالية وفق آلية (التعالق)، ثمَّ بيان أثر الربط والترابط العلائقي في بنية مصطلح "لسانيات الجملة العربية" مناظرة لاتجاه (لسانيات النص).

المبحث الثاني: التوسع الداخلي فى الجملة العربية: من الجملة إلى نحو الجملة. واهتم بعرض علاقة الترابط الداخلي وإجراءات التوسع الداخلي في الجملة العربية. وشمل: التوسع الإسنادي، والأسلوبي، والدلالي، ثم التوسع غير اللزومي.

المبحث الثالث: التوسع الخارجي فى الجملة العربية: من لسانيات الجملة إلى لسانيات ما فوق الجملة. وكشف المبحث خصوصية التوسع الخارجي الذي يمثل نموذجـــاً للتماسك بين وحدات الجملة وما تتصل به. وجاء في عدة صور هي: التكرار الإحالي، والاستبدال، والحذف في الجملة، والعطف الجملي.

- **الخاتمة:** وضمَّت الخاتمة ما أسفر عنه البحث من نتائج وتوصيات، تمثل رؤية استشرافية لدراسات أخرى للسانيات الجملة العربية في ظل تنامي اللسانيات النظرية والتطبيقية.
- **المصادر والمراجع** أعقب الخاتمة قائمة المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في تحليل الظاهرة.

ـ مدخل نظري:

ـ "الجملة" و"النص" في العربية والمفهوم المركزي:

إن الوُقُوف على الدلالة المركزية لكل من"الجملة" و"النص" والعلاقة الاصطلاحية بينهما يمكن أن تكون مِفتاحًا لمصطح "لسانيات الجملة العربية: نَمُوذَج لِسَانِيّ مُقْتَرَح". فالمفهوم المركزي للمصطلح يشير إلى المعنى الاتفاقي الغالب حوله، حيث إن لسان العربيَّ وذهنه كان يستعمل "الجملة" بمعنى "الكلام"، و"اللغة المفهومة"، و"الخطاب"، قبل الدخول إلى حقل التقعيد والاصطلاحات، وهو نهج مرحلي وتاريخي منطقي في تاريخ اللسانيات عامة، فلم يكن غريبـــًا-إذن- ألا يظهر حتى عند سيبويه – نفسه- في كتابه مصطلح "الجملة" بوصفه وحدة النحو، وقد غلب -عنده- استعمال الجملة بدلالة مصطلح "الكلام".

ولم يستعمل مصطلح الجملة معياريـــًّا بعد ذلك – أيضـــًا- إلا للتمييز بين الوحدات اللغوية والتركيب في جلِّ تعريفات العلماء. فقد ورد مصطلح "الجمل المفيدة" عند ابن السراج تحقيقـــًا لهذه الغاية بقوله:"والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر"(٤). كما جاءت إشارة بسيطة لعناصر أخرى غير الفائدة التامة – موضع الاتفاق الذهني للمصطلح – نحو مصطلح الخطابية الذي جاء استعماله عند المبرد في صفة المتلقي في باب (هَذَا بَاب الْفَاعِل)، بقوله:"..وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعـــًا، لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب"(٥).

وبدأ من هذا المعنى تجاوز الدلالة المجردة للجملة وحدِّها، نحو: الجملة الأولى، والواحدة، والمستقلة، والمفسرة، والصفة الجملة، والجملة المضافة، والجملة المعترضة وصاحب الجملة،...ليتشكَّل (عالم الجملة) في الدرس اللغوي في العربية في المنحى المعياري الذي استقر على حدِّها، ليكون مفهوما مركزيـــًّا لمصطلح الجملة. فشاع عند النحاة واللغويين ملائمًا لغاية الضبط الاحترازي من اللبس. وإن كان ذلك من

أسس المنهج العلمي الرئيسة في أصول علوم اللغة عامة في تلك المرحلة التاريخية من الدرس اللغوي، فهو لا يعني تجنب المنحى الوصفي –كليـــًّا– على ضيقه، خاصة في الدرس الصرفي والنحوي الذي يدرسها في إطار منظومة أكبر، وهي "الكلام" و"النص"، بتلك الوجهة التي ترى أنه "لا محالة أن الكلام مختص بالجمل، ونقول مع هذا: إنه جنس أي: جنس للجمل، كما أن الإنسان من قول الله – سبحانه وتعالى– : ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾ [العصر:٢] جنس للناس، فكذلك الكلام، جنس للجمل"[٦]، أي: أن (الجملة) تمثل وحدة كلامية خطابية أو هي جزء من سياق كلامي أكبر، وليست قصرًا على ثنائية البناء الإسنادي وعلاقتهما التلازمية لتمام الفائدة.

تلك الوجهة أبرزها مصدران ذابت فيهما معيارية الجملة العربية، وتحولت استعمالا لتكون وحدة لغوية اتصالية. أما **المصدر الأول**؛ فهو الشعر العربي الذي اتسعت فيه الجملة، وتمدَّدت في نماذج عدة، حتى صار ركن (الإفادة التامة) في الجملة متجاوزا الحدَّ المعياري، فتحولت الجملة – بما يحقق حدَّها– إلى نصٍّ داخل النص، خاصة في الأساليب الجملية المتسعة التي يعترضها بناء معلوماتي إضافي داخل سياق التواصل بين وحداها، كما ورد كثيرا بين ركني الشرط، نحو ما جاء في قول الشاعر: [الكامل]

لَوْ تَعْلَمِيْنَ – وَقَلَّمَا جَرَّبْتِنِي ... وَالْعِلْمُ يَنْفَعُ وَالْعَمَى ضَرَّارُ

– لَعَلِمْتَ أَنِّي بِالْمَغِيبَةِ حَافِظٌ ...للسر مِنْكَ وَأَنَّنِي نَصَّارُ

أما **الثاني**؛ فهو القرآن الكريم الذي قدم مصطلح (الجملة) في أشد صور تماسكها وعلاقاتها، وذلك باقترانها بأسباب النزول وعلم المناسبة بين الآيات الذي غايته بيان "وجه الارتباط بين الجملة والجملة في الآية الواحدة، أو بين الآية والآية في الآيات المتعددة، أو بين السورة والسورة"[٧]. وهو تعريف نصي لسياق القرآن الكريم على خصوصيته وتفرده.

فما قدمه كلا المصدرين يمثل ربطـــاً بين البنية اللغوية الممثلة في الجملة وما يتصل بها من جهة، والسياق والحالة الاتصالية في الخطاب وعناصره من جهة أخرى؛ اتَّكاء على النظم الشعري العربي بطاقته الإبداعية الكامنة في الدلالات والسياقات المجازية، وكذلك اختصاص الجمل والتراكيب في القرآن الكريم بما تضمنته من إعجاز بياني وسياقيّ.

بناء على ذلك توارى التفكير في توجيه الاهتمام باستعمال مدلول آخر أكثر اتساعـــاً لعلاقات الوحدات اللغوية وعناصر الخطاب، نحو مصطلح (النص) الذي صار مُقَيَّدًا في فحواه وغايته – على وجه خاص- في علوم الفقه وأصوله، ولنقل كان مُطوَّقـــاً بإطار "المفهوم المركزي" في مدلوله العام بأنه هو الدليل (الصريح غير المحتمل دلالة أو تأويلا). وخرج من هذا المعنى قاعدة "**لا اجتهادَ مع النصِّ**" [٨]، حتى إنه لا يسوَّغ لِأَحَدٍ الِاجْتِهَادُ وَاسْتِعْمَالُ الْقِيَاسِ مَعَ النَّصِّ[٩]. وبذلك يكون في وجود النصِّ منعٌ للتأويل أو احتماله.

هذا الاستعمال لدلالة (النص) جرى على جميع النصوص الشرعية، سواء أكانت قطعية أم ظنية الدلالة. فالنَّصُّ عند الفقهاء"هُوَ الصَّرِيحُ فِي مَعْنَاهُ. وَالصَّرِيحُ: الْخَالِصُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ،...لَا يَشُوبُهُ احْتِمَالُ دَلَالَةٍ عَلَى غَيْرِهِ"[١٠]. وكذلك عند انتقال معنى (النص) من الدليل إلى التعبير عنه في صورة الخطاب عند الفقهاء، بقولهم إنّ النص"خِطَابٌ يُعْلَمُ مَا أُرِيدَ بِهِ مِنْ الْحُكْمِ، سَوَاءٌ كَانَ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ أَوْ عُلِمَ الْمُرَادُ بِهِ بِغَيْرِهِ"[١١].

فهذا الوصف لم يغير من وضع (النص) في المفهوم المركزي الاتفاقي في الفكر العربي بأنه الدليل الصريح غير المحتمل دلالة على غيره. كما أنه – أيضـــاً- أكد أن مصطلح "الجملة" أو"الكلام" يمثل إطارًا يدخله "النص" بكينونته الدلالية الخالصة، وليس هو عالم يضم "الجملة والكلام"، كما هي الوجهة الأكثر شيوعا في اللسانيات الغربية الحديثة. وقد نجم عنها هذا الوضع لمصطلح النصية (Textuality) بتفرُّعاتها

اللغوية والنقدية؛ وأنساقها المعرفية، تلك التي تجاوزت الدرس اللغوي إلى العلوم الإنسانية النظرية والتطبيقية على حدٍّ سواء. واستمر في مقابل ذلك –قديمًا– توظيف الجملة في الموروث العربي على أنها الوحدة اللغوية والخطابية تعبيرًا ودلالة، وتوازي كينونة النص وفق مساحة توظيفها.

المبحث الأول : من "نحو الجملة" إلى "لسانيات الجملة العربية" التحول المنهجي من الفرضية إلى النظرية

إنَّ التحول المنهجي من فرضية (لسانيات الجملة العربية) (Arabic Sentence Linguistics) إلى معطيات وأدلة يرتبط -أوَّلا- بتوجيه التفكير صوب كلية الجملة العربية، نموذجا لسانيًّا تداوليًّا واسعـــًا، وفقا لما تعلق بحدود مبناها وتمدده، وعلاقته بالمعنى والمخاطب، كما أن الربط والترابط العلائقي له أثره في هذا التحول اللساني للجملة العربية.

أولا- "الجملة" و"النص" والتحول نحو مفهوم النظرية:

إنَّ تحول الجملة من المعيارية النحوية إلى الجملة الاتصالية- أو التداولية في صورتها القديمة – تضمَّنه مفهوم (التعالق) الذي كان مرتبطـــًا بتطور العلاقة بين المباني المرصوفة ومعانيها وفق حركتها في السياق، وهو ما تنبه إليه عدد من العلماء نحو العسكري (ت ٣٩٥هـــ) في حديثه عن البيان عن حسن النظم وجودة الرّصف والسّبك، حيث أشار إلى التعالق بين المباني والمعاني من جهة والتلقي والأثر في السامع من جهة أخرى، حيث يرى أن"حسن التأليف يزيد المعنى وضوحـــًا وشرحـــًا، ومع سوء التأليف ورداءة الرّصف والتركيب شعبة من التّعمية، فإذا كان المعنى سبيّا، ووصف الكلام رديّا لم يوجد له قبول، و لم تظهر عليه طلاوة. وإذا كان المعنى وسطـــــًا، ورصف الكلام جيّدًا كان أحسن موقعًا"(١٢).

وكذلك عرض القاضي عبد الجبار(ت ٤١٥هـــ) إشاراته إلى قضية التعالق المرتبطة باتصال الحروف وتعلق الألفاظ في الجمل بعضها ببعض، وقد استعمل مصطلحات نحو: (التآلف)،و(التوالي)، و(التجاور)، و(المواضعة). وكلها لها حضورها الدلالي في حقل التماسك والاتساق، نحو تنبيهه إلى وظيفة القصدية في توجيه سياق الكلام وبنائه، وذلك بحديثه عن إعمال الفكر وعلاقته بتحقيق ما يقصده المتحدث كما يظهر من قوله:"وقد علمنا أن مع حضور الكلام قد يختلف

الاختيار في المتخير، بحسب التجربة والعادة، فلابد مع العلم بالكلمات من أن تتقدم للمتكلم هذه الطريقة في نفسه وفي غيره؛ ليعرف مواقع جمل الكلام إذا تألفت، فيفصل بين ما يأتلف من كلمات مخصوصة وبين ما يأتلف من غيرها، ويعرف الطرائق في هذا الباب"(١٣).

كذلك وعي الجرجاني هذه القصدية (Intentionaliy) وجدوى وظيفتها وعلاقتها ببقية عناصر الحدث الكلامي كما أشار قوله:"كيفَ يُتصوَّر وُقوعُ قصدٍ منكَ إلى معنى كلمةٍ مِنْ دُونِ أن تريدَ تَعْليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعْنى "القَصدِ إلى معاني الكَلِم"، أنْ تُعْلِمَ السامِعَ بها شيئًا لا يَعْلَمُه"(١٤). وبذلك انتقلت حالة التعالق (Correlation) بين المفردات والجمل عند عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) إلى إطار أكثر عمقًا، وذلك بربط رصف المباني بمعاني النحو وسياق القصد والاستعمال، وليس مجرد الدلالات السطحية. وقد أجمل ذلك في مصطلح "النظم" (Systematization / Order) بما يحمل من دلالة خصوصية المصطلح. هذا التصور غَاير النسق التقليدي في تحليل البناء اللغوي ونظامه القاعدي؛ فجعل غاية النحو هي الاتصال بالمعنى و"معنى المعنى" لأن النظم: توخّي معاني النحو، أي: ما وراء اللغة وظاهر اللفظ. فالكلام أو الجمل في حالة اتصال تبادلي وحركية تفاعلية بين قواعد النظام وما يفيض عنه هذا الرصف من معاني، جُلبت على أثره.

هذه العلاقة بين المباني ومعاني النحو التي قدمتها نظرية النظم والتعالق –خاصة عند الجرجاني– نبَّهت إلى نموذج الانسجام والاتساق اللغوي في الكلام العربي بصوره المختلفة نظمًا ونثرًا. تلك السمة التي وُصفت قديما بمعان عديدة كالانتِظَام، والإئْتلاف، والإتِّسَاق، والاِتِّفَاق، والتَآلُف، والتَّسَاوُق والتَّطابق، والتَّنَاسُق، والمُطَابَقَة والمُنَاسَبَة...إلخ، وقد خصص لها علماء البلاغة والبيان والتفسير أبوابًا عند الوقوف على سياق القرآن الكريم المعجز تآلفًا وتتابعًا وسردًا، حتى صارت المناسبة كشَّافًا للاتساق القرآني الذي سيماؤه "جعل أجزاء الكلام بعضها

آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء"(١٥).

كل ذلك مثَّل مرحلتين في معالجة لسانيات الجملة العربية، الأولى جاءت مقدمة الفروض للنظرية: حيث إنَّ "نحو الجملة" ممثل للنظام اللغوي الثابت. والأخرى مرحلة تطور النظرية، وذلك بالتحقق من فاعليتها وما يمكن أن يحدث لها من طفرة، ومن ثمَّ الانتقال إلى التطوير الفعلي الإجرائي للفرضية بالتوسع في منظومة (الجملة)، وذلك ببناء شبكة من العلاقات الدلالية والأبعاد التداولية بين مكونات الجملة، تلك التي ألفاظها ظهرت بمعان قريبة من المصطلحات اللسانية الحديثة. فهناك صاحب الجملة (القصدية)، والسامع والمخاطب (القبول والتلقي)، ومنع اللبس والفائدة (الكفاءة، والاحتمال، والسياق...). وعلى ذلك يمكن استنتاج أن المنحى المعياري بضوابطه- على جدواه التاريخية- يصلح أن يكون (مقدمة) لنظرية لسانيات الجملة، تلك التي استلزمت التحقق من بعض الفروض، وذلك وفق مفهوم التوسع في مكنونات النظام وعناصره إجرائيـــاً، وهو ما يطابق فلسفة "النظرية اللغوية التي تتكون من بعض الفروض اللاحقة، تلك التي تلحق ببعض الفروض المقدمة(١٦).

وهذا التحول تحقق في صورة قالب أكثر اتساعـــاً في سماته وملامحه لارتباطه بأكثر من نسق معرفي لغوي؛ لأن مصطلح (لسانيات الجملة) - عندئذ- لم تغلق عليه دائرة النحو، بل صار مصطلحـــاً لسانيـــاً له خصائصه البنيوية، والتركيبية، والدلالية، والوظيفية، التي انسرحت في وصف الإعجاز القرآني وعلم البيان وعلم المناسبة على وجه خاص.

ثانيـًا- معايير النصية في مقابل معايير لسانيات الجملة العربية

لقد نحا الدرس اللغوي في البنيوية (Structuralism) في مقدمة نشاطه منحى التركيز على معيارية (اللغة/ الكلام) ، ثم التحول نحو النظريات والأنظمة اللغوية،

وكذلك الاهتمام- لاحقـــًا- بالخطاب وتحليله ثم النص وحالة الجدل المعرفي والوظيفي بينهما.

كذلك كان للألسنية الحديثة تحول خاص في دراسة اللغة في طرحها لحقل النصية (Textuality)، الذي ارتكز على "النص"، ذلك المصطلح الذي حمل غموضًا وتباينًا في حده قبل حالة الانضباط والمعيارية، التي لحقت به في لسانيات النص بعد ذلك؛ لأن "السيطرة على النص أو محاولة وضعة في حيز ثابت محاولة ليست هينة. فطبيعة النص الدينامكية تعني قدرة النص على تبني عديد من الاحتمالات الممكنة، وهذا يحول دون تعريف دقيق للنص، إضافة إلى أن العنصر الكمي - وحده - لم يكن مسئولا عن هذا الإخفاق، بل يسهم الجانب الكيفي بقدر كاف في ذلك"[١٧]؛ مما يشير إلى أن حصر النص في نطاق محدد تصادم مع طبيعته التأويلية وطاقاته المتغيرة.

فلم تختلف النظرة إلى النص -وظيفيـــًّا- عن النظرة للغة، بل صار النص أكثر واقعية في قدرته على تحقيق غاية اللغة من اللغة ذاتها، لأن وصف اللغة على أنها "نظام من العلامات للتعبير عن الأفكار"[١٨] مجرد وصف ينطبق على كل وحدات اللغة، بل على ما هو لغوي وغير لغوي، وذلك عند التوسع في حدِّ مصطلح العلاماتية (Semiology)، وما تشير إليه.

فقد تفاوت النظرة إلى النص وحدِّه ووظيفته قبل وضع نضج حقل النصية (Textuality) بأبعاده المختلفة، اللغوية والنقدية والجمالية والفنية في الدراسات والعلوم الغربية، فقد جاء وصف النص تارة وصفا شكليـــًّا لطبيعة عناصره الخاصة، حيث إنَّ النص تتابع يتم تكوينه عن طريق"تسلسل ضميري متصل لوحدات لغوية"[١٩]، وتارة أخرى جاء وصفه واسعـــًا، يوافق التحول الجديد في أبعاده ووظائفه اللغوية والاتصالية، فوصف بأنه "أيُّ فقرة، منطوقة أو مكتوبة- مهما كان طولها- تشكل وحدة موحدة"[٢٠]، وهو بذلك يعدُّ وحدة جامعة لعدد كبير من

وحدات اللغة المستخدمة. وخلاصة ذلك أن لسانيات النص و(نحو النص) بما تمَّ اقتراحه من المعايير النصية؛ للتحقق من استمرارية النص – بوصفه حدثـًا تواصليًّا – مر بمرحلتين عامتين، قبل تشكُّله في إطار النظرية اللسانية اللغوية، خلاصتهما:

– محاولات تحديد مفهوم النص وحدِّه وأنظمته.

– تصنيف النصوص وسماتها ومعايير التحقق من فاعلية النص وفعلية وُجُوده الخاصة.

فقد بدأ الدرس اللغوي يقف على (ما بعد الجملة) وعلاقاتها. وتطورت الجهود من الجانب التحليلي التنظيري في وصف النص وعناصره إلى بعدٍ آخر، يحدد ملامحه الاتصالية وقواعد تأسيسه بشكل منهجي، خاصة مع جهود برينكر(K. Brinker) في تحديد صفات النصوص وتصنيفها، ثم جاء اهتمام اللسانيين أمثال فيرليش (E.) Werlich، وبيتوفي (J. Petöfi)، وكوزيريو (E. Coseriu)، ونيدا (A. Nida) فيما يخص الجوانب الدلالية للنصوص، ثم برز اهتمام كل من روبرت دي بوجراند (R. De Beaugrande) وولفجانج درسلر (W. Dressler)، اللذين ركزا على المعيارية الوصفية للنص بتحديد صورته. وكذلك تجاوز الاهتمام حدَّ الجملة إلى علاقات ما فوق الجملة في صورة "حدث تواصلي (Communicative act)، تتوفر فيه سبعة معايير[٢١] تأسيسية وثلاثة تنظيمية[٢٢].

أما المعايير التأسيسية؛ فهي السبك، والحبك، والقصدية، والمقبولية، والإعلامية، والموقفية، والتناصية. وأما المعايير التنظيمية؛ فهي الجودة، والفاعلية، والملاءمة[٢٣]. ومثَّلت هذه الضوابط المعيارية التي عرضها بوجراند ودريسلر نموذجـًا وصفيًّا لما يمكن أن يعد تحقُّقـًا من حالة الانسجام بين الشكل والمضمون في القالب اللغوي الاتصالي من ناحية، وبين مقاصد كل من المتكلم والمخاطب والسياق من الناحية الأخرى.

بناء على ذلك يمكن وضع كلا الكيانين اللغويين ومنظومتهما (لسانيات النص) و(لسانيات الجملة العربية) بمعايير أو خصائص كل منهما في دائرة المقارنة، التي تبغي

تأكيد التحول المنهجي والوظيفي لتلك الوحدات اللغوية من جهة وخصوصيتها التاريخية والسياقية من جهة أخرى، كما توثّق فرضية التقارب اللغوي بينهما، تلك الفرضية التي تقوم على غايات كل منظومة وعناصرها، وهي الرؤية التي لم تغب عن اللسانيين الغربيين -أنفسهم- في معالجتهم لنحو النص على أنه صورة للسانيات الجملة أو قواعد موسعة لدراسة الجملة، حيث "يعتمد (نحو النص) على الفرضية القائلة بأن (نحويات) قواعد النص يمكن – وينبغي- عدُّها قواعد (نحويات) الجملة عامة أو بصورة موسعة"[٢٤]، وهو الموقف الذي يجعل (نحو النص) عند عدد من اللسانيين الغربيين مجرد جزء من نظرية النص، بوصفه مكونا سياقيـًّا ليس إلا[٢٥].

إنَّ الجملة العربية بأنماطها وتحوُّلاتها كان حقلها الاستعمال الشفهي والموقفي، وقد تأسست على خصائص التوظيف السياقي، سواء في صورة الخطابات أو المواقف والأحداث بأحوالها المختلفة أو ما حفظته المدونات المختلفة ومصادر اللغة؛ ومن ثمّ حملت صورة موازية لغايات (نحو النص) في اللسانيات النصية. وعلى ذلك يمكن وصف الجملة العربية بالجملة السياقية أو (النصية) التي يمكن تعريفها على أنها:

- أبسط نموذج سياقي (منتظم وغير منتظم).
- وحدة تعليمية تركيبية.
- نموذج لعلاقات المفردات بعضها ببعض.
- وحدة اتصالية جزئية أو أولية.
- بناء متكامل يطرح عدة قضايا نحوية"[٢٦]

وقد رأي كثير من العلماء اختصاص الجملة العربية بخصائص خاصة تميز البناء القاعدي لها، وهي: الاطِّراد، والمعيارية، والإطلاق، والاقتصار[٢٧]. يضاف إليها أسس بناء الجملة وأبعاها الوظيفية، نحو الإسناد (الربط)، والإفادة (الترابط)، والقصدية في (صاحب الجملة والمخاطب بالجملة)، والاحتمالية (تعدد تأويل بعض العناصر)، والسياقية (قرائن السياق)، والحركية (الرتبة)، والملاءمة (منع اللبس

والاحتراز، والاحتياط، والاتباع والمجاورة)، والتضام (الحذف، والاتصال)، والعمل والإبطال، والطبع، والنسخ، والكفاية النحوية. وهذه الخصائص ترتبط باستعمالات الجملة في السياق وتوظيفها. وعلى ذلك تمثلت الخصائص أو معايير الجملة العربية فيما يأتي:

١. **الاطِّراد:** و"الاطِّراد في كلامهم التتابع والاستمرار"(٢٨)، وهو تواتر القياس على القاعدة المنضبطة؛ لتصير القاعدة حاكمـــًا حتى على اللغة الفصيحة نفسها، وما خالف الاطراد يوصف بالمخالف والشاذ الذي لا يقاس عليه.

٢. **المعيارية:** وهو اعتماد القاعدة معيارًا ومقياســًا سابقا على سياق الجمل والتراكيب المنتجة أو المنشأة، فتسير في إنتاجها على ضوابطه، ويُحكم عليها بالصواب والخطأ وفق تلك القواعد المعيارية.

٣. **الإطلاق:** أن القاعدة النحوية المنضبطة والمطردة تصْدُق تطبيقــًا على ما قيل من قبل وما سيقال من بعد؛ فهي الحكم الذي يرد إليه الكلام كله على جهة الإطلاق، والتقييد لا يكون إلا مشروطــًا.

٤. **الاقتصار:** وهو من أبرز سمات الجملة المعيارية، وهو تركُّز علاقاتها في الركنين الأساسين أوَّلا، دون تجاوز تلك العلاقات إلا عند حالة الاتصال والتجاوز بالعطف أو الاستدراك والإضراب وما إلى ذلك.

٥. **الإسناد** (اللفظي): الربط بين المسند (الحديث)، والمسند إليه (المحدَّث عنه).

٦. **الإفادة:**(المعنوية): ما يحصل أو يتوقع حصوله على أثر اقتران طرفي الإسناد.

٧. **المقصدية:** وهي ترتبط بقصد القائل، وفي الكلام "القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئــًا لا يعلمه. ومعلوم أنك، أيّها المتكلم. لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلّمه بها"(٢٩).

٨. **الاحتمالية:** ومن صورها (تعدد المعنى، التأويل، الحمل...)، نحو احتمال تغير وظيفة العنصر النحوي في الجملة، كقوله -تعالى-:(مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا

مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ) [الأحزاب:٢٣]. حيث يمكن تأويل (ما) بالمصدرية – أي صدقوا عهدهم- أو الموصولة بمعنى الذي عاهدوا الله عليه.

٩. **السياقية:** وهي اعتماد الجملة على قرائن سياقية، تحدد دلالتها، ومن أنواع القرائن: اللفظية، والمعنوية، والعقلية، والحالية، والصوتية،....

١٠. **الحركية:** (الرتبة، والعدول، والمخالفة..)، وهي مخالفة السياق الترتيبي لمواطن الكلمات في الجملة، وحدوث حركة للعناصر وفق قواعد الجواز والإحالة.

١١. **الملاءمة:**حالة الانسجام بين الوحدات الصغرى في سياق نحو الجملة، وعبر عنها فان ديك (Van Dijk) بالمستوى الأعلى بين أجزاء الخطاب[٣٠].

١٢. **التضام:** ومن صوره في تركيب الجملة العربية وسياق استعمالها: الحذف، والزيادة، والفصل، والاعتراض، والتجاهل، والاختصاص. وبين عناصر الجملة التضام يعني "طلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى"[٣١] .

١٣. **الإعمال والإبطال:** هو حالة عناصر الجملة بين النشاط الوظيفي، وما قد يلحقها عند دخول عناصر أخرى عليها مؤثرة فيها أو غير مؤثرة، أو ما يوقف الأثر لعلة. ومعنى الإبطال لعمل العامل في معموله هو إضرابه عن الحكم السابق، وذلك بسلب المقصود منه وإيقاف أثره فيه، كأنه لم يكن قبل تغيره.

١٤. **النسخ:** التحول بدخول حروف أو أفعال مؤثرة في الإسناد الاسمي، نحو ما تقوم به (كانَ) وأخَواتُها، أو(إنَّ) وأخَواتُها، أو(ظَنَّ) وأخَواتُها، أو(كادَ) وَأَخَواتُها؛ حيث تنسخ (تغير) حالة (حكم) المبتدأ والخبر المطَّرد عنه إلى آخر.

١٥. **الطبع** (السليقة اللغوية) وهي قدرة مستعملي اللغة على إنتاج الجمل بشكل فطري يوافق معايير الصحة والضبط دون الحاجة إلى تعليم أو تدريب لغوي.

١٦. **الكفاية النحوية:** وهي تطابق استعمالات الجملة العربية التفاعلية مع الشواهد اللغوية (الشعر، القرآن، كلام العرب..). وقد أظهرت قدرة العربي على إنجاز

العمليات الاتصالية اللغوية وغير اللغوية متكلمًا ومستمعًا وفق مواقفها، وتبعـــًا لقواعد الجماعة الثقافية والاجتماعية والنفسية واللغوية(٣٢).

وكل هذه الخصائص والسمات – التي تميز الجملة العربية وسياقات استعمالها في صورة وظيفية واتصالية– توازي حالة التواصل بين طرفي الخطاب اللغوي (القائل/ المخاطَب). وهي– في الآن نفسه– تتوافق وفكرة المعايير النصية، ومن ثَمَّ فاجتماع هذه السمات والخصائص لهذا البناء اللغوي — معا– محصلة لما يمكن وصفه بأنه معايير "لسانيات الجملة العربية" ولو افتراضيـــًّا.

وعند عقد مقارنة بين معايير النصية (Textuality Critria) عند بوجراند ودرسلر وسمات "لسانيات الجملة العربية"؛ يبرز التوافق– إلى حدٍّ كبير– في أكثرها مع الخصوصية، التي تتميز بها كل منظومة لغوية عن نظيرتها وفق توظيفها التاريخي وغايتها عند مستعمليها، كما في المخطط الآتي (رقم ١):

مخطط رقم (١) معايير النصية في مقابل سمات "لسانيات الجملة العربية"وخصائصها

(معايير) سمات "لسانيات الجملة العربية"وخصائصها (Arabic Sentence Linguistics) Critria	المعايير النصية Textuality Critria	
الخاصية	standard	المعيار
الإسناد	Cohesion	السبك (التضام)
الإفادة	Coherence	الحبك (التقارن)
المقصدية	Intentionaliy	القصد (القصدية)
الكفاية	Acceptability	المقبولية (التقبلية)
الاحتمالية	Informativity	الإعلام (الإعلامية)
السياقية	Situationality	المقامية (الموقفية)
الإطلاق	Intertextuality	التناص (التناصية)
الاطِّراد/ المعيارية / الطبع	Efficiency	الجودة
الحركية (الرتبة) / العمل والإبطال / النسخ	Effectiveness	الفاعلية
الملاءمة/ التضام/ الاقتصار	Appropriateness	الملاءمة

وإذا كانت المعايير الخاصة بوصف منظومة الجملة العربية المقترحة متسعة، مقارنة بنظيرتها المنضبطة في معايير النصية في علم اللغة النصي (Textual Linguistics). فهذا التصور في معايير (لسانيات الجملة العربية) المقترحة تصور افتراضي في الأساس أوَّلا، وفي حالة من الموازنة لمناظرة المعايير النصية تباعـــًا، كما أنه يمثل محصلة لسمات الجملة العربية واستعمالاتها الوظيفية وخصائصها في مصادر اللغة من جهة، وأنها قابلة للتوسع عند اللسانيين العرب من جهة أخرى.

كذلك يجب الوعي بجدوى هذه المناظرة المعيارية، لأنَّ المعيارية في النحو كانت شقـــًّا من الممارسة والتفكير اللغوي العام، قِوامه الطمأنة على قدرة العربي واحتفاظه بالسلامة اللغوية تعبيرا وأداء لا أكثر، ومن ثَمَّ وُضعت الأحكام الضابطة الخاصة بما هو حسن، وأولى، وجائز... وما هو غير جائز إلى غير ذلك من درجات الأحكام.

أما الشق الآخر من التفكير اللساني العربي في بيان خصائص الجملة وما فوقها ورصد طاقتها الدلالية والاتصالية؛ فقد انفتحت له آفاق الفصاحة وعلومها، وفنون النظم ونقده، والبلاغة والبيان، وإعجاز القرآن؛ لرحابة ما يتلقاه العربي تفسيرا للظاهرة وتذوقـــًا لها تارة، وما تنهمك ذاكرته في تحصيله وحفظه تارة أخرى.

لقد جاء الدراسة النصية في العربية منعكسة على صورة دراسة الجملة بين شطري معيارية ضابطة للتعليم والاحتراز ومنهج انتقائي في دراسة أبعادها، وفق ما يمارسه مستعملو اللغة ويستحسنوه، فحال ذلك دون القيام بتأطير للنظرية النصية العربية تأطيرا تامـــًّا، ما خلا ما قدمه الجرجاني في نظرية النظم بما اعتمده من أفكار منسجمة ومتقاربة (أسس للنظرية)، نحو: قضية تعالق الألفاظ والمعاني، ومستويات النظم، وعلاقة النظم بالنحو، وصورة المعنى و"معنى المعنى"، وعلاقة المخاطَب بالقول وقائله.

ولعل الفارق الجوهري بين التنظير اللساني الغربي والعربي للنظرية النَّصيَّة يكمن في منهج التنظير نفسه، فالفكر الغربي يميل إلى افتراض القالب النصي في صورته المثالية (المعايير) أوَّلا، ثم يخضع المنتج اللغوي للقالب مع وضعه في حالة من النسبية، وفق خصائصه تباعـــًا، في مقابل ذلك يقدم النموذج العربي (الجملة / النص) في صورة الفعلية من الممارسة والنشاط، ليتم استنباط قواعد القالب مما لوحظ من واقع الاستعمال، ومن ثمَّ تميزت النظرية النصية في الفكر العربي بالتعدد والاتساع أكثر من الاهتمام بنهج التأطير وحدوده مقارنة بما نهجه الفكر اللساني الغربي.

المبحث الثاني : التوسع الداخلي فى الجملة العربية

من "الجملة المعيارية" (Standard Sentence) إلى "نحو الجملة" (Sentence Grammar)

إنَّ العلاقات بين عناصر الجمل أو النص تعنى انتقال تلك العناصر من حالة الانعزال إلى الاختيار والتأليف، لتتلاحم – معـًا- تلاحمـًا جزئيـًّا فى الجملة وتراكميـًّا فيما فوقها، وذلك عن طريق عناصر ترابط داخلية وخارجية، يمكن وصفها بإجراءات التوسع الداخلي والخارجي للجملة، وكلاهما يسهم في بناء لسانيات الجملة إجمالا.

المطلب الأول: الربط والاتصال
التحول من "الجملة المعيارية" إلى "نحو الجملة"

إنَّ تحليل الوظائف اللغوية من واقع النصوص هو رصد لتوسع طاقة الجملة ومكوناتها، بدءًا من السعي إلى اكتشاف كل طاقاتها الذاتية أولا، ثمَّ الاتصال بغيرها وبناء علاقات أكثر توسعـًا وتماسكـًا، وصولا إلى عالم النصية (Textuality). هذه الدائرة تضمَّ مراحل التحول لدراسة ما فوق الجملة، فكما الكلمات إشارة إلى نحو الجملة[٣٣]؛ فالإشارة إلى الجمل (Sentences) – بالتالي- إشارة لنحو النص، بل "إن التحليل النحوي للجملة يمكن أن يحل مشاكل معينة لنحو النص"[٣٤].

وهذه التحولات إذا وصفت بأنها مقدمات فإنها يمكن أن تؤدي إلى نتائج أخرى، وذلك بالانطلاق لدراسة مستويات عليا من النصوص، تبدأ من نحو النص(Text Grammar)، ثم تتشكَّل بمسمى (نحو النصوص) (Texts Grammar)، ولو كان ذلك افتراضا ممكنـًا في مرحلة متقدمة من الدراسة اللغوية، حيث يتم بدراسة العلاقات والروابط المعنوية والشكلية والقواعد البنائية بين النصوص على اتساع أنساقها. ويستمر ذلك إلى أن نقف على دراسة أكثر تعقيدا نحو "نحو النص الكلي"(Whole Text Grammar) في مقابل نحو النص الجزئي (Partial Text Grammar)، وهكذا...إلخ. ومع كل هذه الفرضيات هناك

عودة دائمة إلى دراسة الوحدة البنائية السياقية الرئيسة، المشكلة لهذا العالم النصي برمته، وهي الجملة (Sentence)؛ لأن دراسة نحو الجملة وأبعاده يمكن أن يكون صورة أكثر واقعية قبل الانطلاق إلى ما نحو ما فوق الجملة (Post-Sentence) ثمَّ نحو النص (Text Grammar) تباعـــــــاً.

إنَّ الرابط بين جملة وأخرى ليس وصلة شكلية مجردة، بل وسيلة اتصال دلالية بنائية، تقوم بإحداث تلاحم بين وحدتين لغويتين مع نقل خصائص كل وحدة للأخرى وإحداث حالة تفاعلية بينهما، علاوة على أن الترابط بين أجزاء الجملة أو النص يتقارب فى بعض العلاقات، وهو أمر منطقي لعلاقة الاحتواء أو علاقة الجزء بالكل بينهما؛ لأن "عنصر الترابط بين وحدات النص هو السر فى ثبات النص"[٣٥]. وهو الترابط الفعلي الذي يجمع معاني النص وفحواه. بناء على ذلك يعد كل من الربط والترابط حالة اتصالية بين طرفي الحدث الخطابي (الحدث/ والمحدِّث عنه)، وخرقها بما تسوغه ضوابط الجملة العربية هو منفذ للتحول من "الجملة المعيارية" إلى "نحو الجملة"، وصورة لتنشيط علاقات ممتدة تدخل في دائرة لسانيات الجملة مع ازديادها بصورة أوسع، أو ما يمكن وصفه بتحول نصي للجملة.

فالربط يتمثل في تلك القرينة اللفظية التي تشير إلى اتصال أحد المترابطين بالآخر[٣٦] وهو قد يتحقق – أيضًا– خارج الجملة بإدراك علاقات الجمل بعضها ببعض"[٣٧] مع الترابط في صورة تلك "العلاقة النحوية السياقية بين معنيين"[٣٨]، لكل منهما وظيفته في بناء الشبكة الاتصالية للجملة وكذلك لسانيات الجملة في حالة التوسع.

ولقد سعي ابن هشام (ت٧٦١هـــ)– قديمـــاً– إلى لفت الانتباه إلي الوقوف على أهمية الربط في النظام اللغوي عامة والجملة العربية خاصة، بقوله: الأشياء التي تحتاج إلى الرابط. وهي أحد عشر:

- أحدها الجملة المخبر.
- الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها إلا الضمير.

- الثالث الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالبا إلا الضمير.
- الرابع الواقعة حالا...والخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه...[٣٩].

وإذا كانت هذه اللفتة قد شابها قصور في حصر جميع مواضع الربط، وكذلك خلطها بين مفهوم الربط والارتباط في بعض المواضع[٤٠] من جهة، فإنها توجيه إلى فكرة الجملة الاتصالية في العربية وعلاقتها بغيرها، وتعد-أيضا- صورة من صور التحول المقصود نحو تجاوز معيارية الجملة إلى ما يمكن وصفه بلسانيات الجملة العربية من جهة مناظرة.

إن قصد تحليل الجمل العربية وعناصرها هو الكشف عن عناصر صلاحية الجملة للقياس، لتحديد الشروط والضوابط التي تحقق ذلك، وبيان فارق الاستعمال بين "الجملة المعيارية" (Standard Sentence) وما اكتسبته من حركية عند وضعها في نطاق "نحو الجملة" (Sentence Grammar). وهو تحول قائم على دراسة خصوصية مركز المعيارية في الجملة العربية وهو قرينة الإسناد وعناصرها وتنشيطها بعدة صور تمثل توسعا داخليـــًا في بنيتها، ويتم ذلك على المستوى الموقعي و الدلالي والأسلوبي.

المطلب الثاني: صورة التوسع في البنية والدلالة في الجملة العربية وما يتصل بها

وجاءت تلك العلاقة فى صورة عناصر الترابط الداخلي للجملة على النحو الآتي:

أولًا- التوسع الإسنادي ثانيًا- التوسع الأسلوبي

ثالثًا- التوسع الدلالي رابعًا- التوسع غير اللزومي

أولًا- التوسع الإسنادي في الجملة العربية:

ترتكز رابطة الإسناد في الجملة العربية على حالة الربط والاتصال بين طرفى الإسناد (المسند والمسند إليه) لإتمام المعنى. وهذا التماسك لا يقف عند إطِّراد الوحدات اللغوية بالاعتماد على الترتيب المنطقى والبسيط لعنصري الإسناد في النظام القاعدي للجملة العربية فحسب، بل هناك تحولات داخلية لعناصر التركيب. فجملة (زيد

رجل) تختلف عن (زيد الكريم رجل) في قوة العلاقة الإسنادية، وأيضا يتغير مستوى قوة العلاقة عند وجود عناصر دلالية أخرى، نحو قولنا (زيد الأعلى نجمـــًا رجل).

فكلما تغيرت طبيعة العنصر الإسنادي نتج عن ذلك ظهور علاقات جديدة، مثل المجاز، وقرائن السياق، والرتبة، التي تحفظ الترابط عند حدوث مخالفات سياقية،كما أن طبيعة التراكيب اللغوية الإسنادية المقترنة بعلاقات أخرى-كالإضافة والوصفية والموصولية...إلخ- قد تؤثر فى صور هذه العلاقات. كما ظهر ذلك في خصوصية الجملة الشعرية المجازية عند مقارنتها بالجملة النثرية الخبرية. يقول الشاعر(٤١): [المتقارب]

وشَمَّرتِ الحربُ عنْ سَاقِها ... ورَاحتْ لِأَروَاحِهم تُلهمُ

وكذلك قوله: (٤٢) [الكامل]

جرتِ الدموعُ على دِماءٍ قد جَرتْ ...وجَرَتْ على تلكَ الدموعِ دماءُ

ورأيتُ فى الصُّبحِ الشيوخِ جَميعُهم ... يَدعـــون لو نفعَ الشيوخَ دُعاءُ

فجملة (شمـــَّرتِ الحربُ عن سَاقها...) نسيج لغوي تحمَّل بأبعاد دلالية أكثر كثافة من قضية مباشرة يخبر عنها، حتى إن الناقد العربي يشير إلى كثرة استعمالها صراحة، لتكون سياقـــــًا اتصاليـــًّا. فهي من "مجاز كلام الكتاب، وعن العرب: **شمـــَّرتِ الحربُ عن سَاقه**"(٤٣). فدلالتها السياقية تعارض الارتباط الدلالي المطَّرد، حيث إن ألفاظا نحو (شَّمرت، ساقها، تلهم...) لا تستقيم مع كلمة الحرب؛ لأنها اسم معنى لا يملك القدرة على إحداث الفعل ذاتيـــًّا، ولكن علاقة المجاز تسمح بعنصر التشخيص لما هو (معنوى)، ويقوم النحو بخلق بيئة لتفاعل هذه التراكيب غير المطردة؛ ومن ثَّم فإن "المؤثر الأول فى إحداث المجاز بأنواعه هو إيقاع العلاقات النحوية بين الكلمات بعضها ببعضها الآخر فى الجملة"(٤٤).

وتعد قرينة الرتبة من أكثر القرائن النحوية ارتباطـــًا بالإسناد، حيث تكسب الألفاظ حرية الحركة داخل الجملة، ما دامت هذه التحركات- المخالفات- بعيدة

عن إحداث أي ارتباك دلالي لعنصري الإسناد وما يرتبط بهما، فالرتبة تشكل صورة أخرى يمكن وصفها بالإسناد غير المباشر، مما ضمَّن الألفاظ مزيدا من الاحتمالات الدلالية غير المتوقعة، مثل ما جاء فى قول الشاعر (**لوْ نفعَ الشيوخَ دُعاءُ**)..إلخ.

ويتركز تصنيف الجملة – اعتمادا على الرابطة الإسنادية– في عدة تصنيفات[٤٥]، يشير أكثرها إلى وعي النحاة العرب بالبعد الاستعمالي الاتصالي للجملة، وأنها ليست ثابتة. كما يلاحظ تركُّز حدِّ الجملة العربية في نظامين عامين، **الأول**: وقد اهتم بخصوصية رتبة النوع، فقسمها إلى الاسمية في مقابل الفعلية. أما **الثاني**؛ فعالج الأساليب التي تعتمد على الجملة الاسمية والفعلية وهى أساليب مشتركة مثل الشرط والاختصاص...الخ . هذا التصنيف مكافئة لعلاقتي الربط والترابط بين العناصر الإسنادية فيما بينها أو علاقتها بما يتصل بها.

أما الجملة الاسمية؛ فهي التي يكون منها عنصر الإسناد الأساسى رتبة (المسند إليه) على الصورة الاسمية تصريحا أو تأويلا، ويلتحق به (المسند) بكل صوره، لبناء دلالة تامة ثابتة. والجملة الاسمية –أيضـــــاً– لها شكل إطرادي معياري (مسند إليه + مسند)، وانتهاكه يتم بإحداث بعض التغييرات، التي ترتبط بإقحام عناصر خارجية تؤثر في حالة الجملة الاسمية المستقرة وفي مستوى دلالتها.

والشكل المطرد هو صورة تركيب مباشر، يمكن أن نطلق عليه (الجملة المطلقة) (Unrestricted Sentence)، التي تعتمد على العملية الإسنادية فى أداء الوظيفة الدلالية دون تقييد زمني أو دلالي من أجل إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول، أو مسند ومسند إليه دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقـــاً وكتابة[٤٦]؛ لتحقق الغاية المثلى من هذا الارتباط، وهي بيان قصد الرسالة المضمَّنة في التركيب أو "الفهم التام" لها دون قصور أو التباس، كما في الأمثلة الآتية[٤٧]:[مجزوء البسيط]

(**لبنانُ روضُ الهوى**) ... و(**الفَـــنُّ لـــبنـــانُ**)

(**الأَرضُ مـــــسكٌ**) ...و(**هَمسُ الدَّوْحِ ألحانُ**)

هذه التراكيب الإسنادية في العربية، تشكل جملا (تراكيب مطلقة) غير مقيدة، تختلف دلالةً وزمنًـــا إذا ما قورنت بهذه التراكيب المقترنة بسوابق لغوية عليها (Prefixes) في قول الشاعر: [٤٨][البسيط]

لا الكَأسُ كَأسٌ . .

وهلْ رياضُ الهوى ولَّتْ

كانَ الشبابُ شَفيعِي . . .

لا النايُ نايٌ .....

تلك التراكيب اكتسبت دلالات إضافية بواسطة تلك السوابق، التي تحمل دلالات جزئية، أضيفت للتركيب الإسنادي؛ لذلك يصبح التركيب الجديد تركيبـــًا إسناديـــًّا مقيّدًا أو مغلقًا بدلالة ممدودة، وقد ضرب الجرجاني نموذجـــــــًا لما تحمله بعض الحروف من دلالة مع وظيفة الربط والاتصال في الجملة بقوله: "اعلمْ أنَّ مِنْ شأنِ "إنَّ" إذا جاءتْ على هذا الوجهِ، أَن تُعْنِي غَناء "الفاءِ" العاطِفةِ مثلاً، وأنْ تُفيدَ من رَبْط الجملةِ بما قبلَها أمراً عجيبـــًا. فأنتَ تَرى الكلامَ بها مستأنفـــًا غير مستأنف، ومقطوعًا موصولًا معًا[٤٩].

إن التقييد يكون فى أوضح صوره عند تناوب دخول (النسخ) أو ما يتقارب معه على الجملة الاسمية؛ ليحور من دلالتها المستقرة إلى دلالة غير مستقرة، حيث إن الناسخ يكون مسئولا عن حدوث تلك التغيرات. فجملة نحو (الفتى قوي) تمثل جملة بسيطة، لكنها تتغير عن كل صورة، يتناوب عليها الناسخ بما يفيضه من معان، يجلبها، نحو: (إنّ الفتى قوي)، و(كان الفتى قويـــًّا)، و(ليس الفتى قويـــًّا)، و(لعل الفتى قويـــًّا)،..إلخ.

وإذا كان دلالة النسخ الإبطال[٥٠]، فهو إبطال دلالي وشكلي- أيضـــًا- لحالة الجملة قبل دخول النسخ عليها وإقامة حالة اتصالية جديدة محلها، وذلك بإحداث تحول دلالي أو زمني في التركيب الاسمي عند دخول الناسخ على ركني الإسناد الذي

يختلف تأثير الناسخ وقوته في هذا التحول تبعـــًا للأداة أو الفعل. وهو ما يعنى أن دخول عناصر خارجية – على بساطتها– قد يحدث تحولا داخليـــًّا متباينـــًا. تلك السمة التى لاحظها علماء العربية فى قابلية الجملة لهذا التحويل جعلهم يقسمونها إلى جملة منسوخة وجملة غير منسوخة، حيث إن النسخ قد أحدث تغييرًا لفظيـــًّا ومعنويـــًّا فى العلاقة الإسنادية(٥١).

وعند اقتران الجملة الاسمية بالزمن نحو بناء (المسند) على الصورة الفعلية، فهذا توجُّه نحو احتفاظ التركيب الإسنادي بالجمع بين خاصية الثبات الأصيلة فيه مع الدلالة الزمنية وفق صيغتها، مثل قول الشاعر فى وصف حال شعر آخر:(٥٢) [الكامل]

ألفاظُها نمَّت على ما تَحتـــَـــها ...وصُدورُهـــا دلَّت عَلى الأعْجازِ

فالاستقرار خاصية تكتسبها الجملة الاسمية فى العربية مع سيطرة الدلالة الاسمية والمصدرية وما يوافقها فى بنائها الأساسي، ودخول الحدث عليها يزيد من فاعلية قرينة الإسناد، التى تشترط توافقـــًا دلاليـــًّا بين المسند إليه والمسند في هذه الحالة، وذلك عن طريق رابطة الضمير، وهو من أخص صور العائد، بوصفه رابطا بين الطرفين الإسناديين الرئيسين.

وقد يتعدد الإسناد فى الجملة الاسمية في صورة توسع داخلي. فالإسناد الأحادي –بصورتيه الأصلية والتقديرية– يسيطر على الجملة البسيطة، فى مقابل الإسناد المتعدد الذي تحمله الجملة المركبة، وتعد علاقة الإسناد أبرز علاقات الاتصال اتساعـــًا وشيوعـــًا فى الجملة العربية بصورها المختلفة، نحو قول الشاعر:(٥٣)[مجزوء الرمل]

- أنْتَ خيرُ الناسِ رُوحـــًا ...
- ... وأنَّ مآقيَ العينِ أدْمُعُهَا تَجرِي(٥٤) [الطويل]
- رُهْبانُ ...عَبَّادون حَازوا الهُدى ...(٥٥) [السريع]

ليتغير الإسناد في الجمل السابقة اتجاهـــًا ونوعـــًا على نحو المخطط (٢) الآتي:

مخطط (٢) أنماط الإسناد فى سياق الجملة العربية

وصورة الإسناد فى الجملة الفعلية تختلف عنها فى الاسمية، فهى صورة واحدة لا تتغير. فالجملة الفعلية فى مجموعها جملة بسيطة، سواء أكانت محدودة تكتفى بمرفوعها أم ممدودة تحتاج إلى ما بعد المرفوع من منصوب أو غيره،"ومقتضى تعدد الإسناد في الجملة المركبة تعدد الأطراف المشاركة في عملية الإسناد ذاتها، ومن ثمّ فإن وجود أكثر من طرفٍ إسناديٍّ لبعض عناصر الإسناد دون بعض، لا ينقل الجملة من حيز البساطة إلى مجال التركيب، إذ إنَّ الموجود- آنئذٍ- ليس سوى تكرار إسناديٍّ، لا يستلزم بالضرورة تعددًا في الإسناد أو تنوعـــــــًا"[٥٦]، بل يظل إسنادًا أحاديـــًّا، يربط بين المسند إليه (الفاعل/ نائب الفاعل) والمسند (الفعل) على امتداد بنية الجملة لتكوين صورة الإسناد العامة فى الجملة العربية.

ويمتاز التركيب الإسنادي الفعلى بارتباطه بعنصر الزمن فى مقابل التركيب الإسنادي الاسمى الذى يعد عنصر الزمن فيه – عند توظيفه- عنصرا إضافيـــًّا عند امتداد الإسناد وتعدده. وتبرز في التركيب الإسنادي الفعلي ظاهرة الانتقال الزمني عن طريق اقتران بعض الأحرف والأدوات بالتركيب الإسنادي الفعلى، حيث يحدث انتقال زمنى ينتقل فيه الحدث من (حالة حدوث تحققت في زمن ما) إلى أخرى قد تكون محتملة أو قابلة للتحقق.

إن الصورة الإسنادية البسيطة للجملة الفعلية (فعل/ حدث زمني + فاعل/ محدث (أو موصوف به)) يحدث لها تغيرات عدة فى العربية، تمثل انتقالا من صورة

التعبير المباشر عن الحدث وصاحبه عن طريق بعض حروف المعاني إلى تشكيل تراكيب إسنادية فعلية فى صور مختلفة، لعل أبرزها:

- الإثبات (جَلسَ زيدٌ)
- الاستفهام (أجلسَ زيدٌ ؟...) (مع تعدد دلالة سياق الاستفهام وفق القرينة الصوتية (التنغيم).
- النفى (ما جَلسَ زيدٌ)
- التوكيد (لَيجْلِسَنْ زيدٌ)
- النهي (لا تَجْلسْ زيدُ) ....إلخ

وإذا كان ثبات عنصر الحدث يعتمد على صدارة الفعل؛ فإن هذه الصدارة قد حدث لها انحراف شكلي فى الجملة العربية، أتاحت صدارة الاسم، ولو تقديرا فى عدة حالات، ليصبح التركيب الإسنادي الفعلى معتمدا على صدارة الفعل تصريحـــًا أو تقديرا لفائدة اتصالية تنبيهية للسامع، نحو الاختصاص والأهمية، كما جاء في تقدم المفعول به (المتلقي للحدث) ضميرا منفصلا، في قوله-تعالى-:(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [الفاتحة: ٥]. فجاء في ترتيب عناصر الجملة "تقديم المفعول لقصد الاختصاص، والمعنى نخصُّك بالعبادة، ونخصُّك بطلب المعونة"[٥٧]. وهو سلوك لغوي اتصالي شائع في العربية، حيث "قدم المفعول على الفعل اهتمامـــًا، وشأن العرب تقديم الأهم"[٥٨].

وكذلك من الصدارة ما تضمنته جملة القسم في قوله-تعالى-: (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا) [الشمس: ٢]. وكذلك جاءت الصدارة في أساليب العربية كثيرة مختلفة، نحو أساليب الندب والاستغاثة والتحذير والاغراء، كقول الشاعر:[٥٩] [الطويل]

أخاكَ أخاكَ إنّ مَن لا أخًا لهُ ...كَساعٍ إلى الهَيجَا بغَيرِ سِلاحِ

وإنّ ابنَ عَمّ المرءِ فَاعلَم جَناحُهُ وهل يَنهَضُ البازِي بغَيرِ جَنَاحِ

وإذا كانت صدارة الاسم مؤشرا إلى وصف التركيب؛ فرابطة الإسناد تظل محور تحديد طبيعة التركيب وتمييزه عن طريق تقدير (المسند) أو ما يتصل به، بوجود قرينة تدل عليه مع تغير شكلها في عدة بنيات، وذلك نحو البناء التركيبي الأسلوبي–الذي سيرد لاحقـًا– وهى صورة شاعت فى النصوص قديمـًا وحديثـًا، نحو ما جاء في قول الشاعر: (٦٠)**[الرجز]**

يـَا أمَلا تبسَّمَا

يـا زَهرَا تَبرعما

يا رَشْفَة عَلى ظَمَا

يا طائرًا مُغرِّدا مُرنِّمَا

فكل هذه الأبيات عدَّها علماء العربية من التركيب الإسنادي الفعلى، فعندهم :

يا أملا / يا زهرًا...= أنادى أملا / أنادى زهرًا ... وهكذا (بالتقدير الإسنادي)

ولعل مثل هذه الأساليب التركيبية وخصوصية وضعها في منظومة ثنائية الحدث (الحدث/ المحدِث) هو ما مثَّل إشكالية عند قياسها بالتركيب الإسنادي، حيث يجتمع فيها التركيب الإسنادي بصورتيه الاسمية والفعلية في قسم محدد، حتى وضعت فى قائمة خاصة بعيدا عن تصنيف التراكيب الاسمية أو الفعلية، لتستقل رابطة الإسناد فى قسم مخالف تجمع فيه بين بنيات اسمية وفعلية؛ لتكوين جملة سياقية ذات دلالة خاصة مع احتفاظها بعنصر الترابط بين أجزائها المختلفة.

تلك الأساليب التعبيرية الخطابية ساعدت على التحرر من التركيب الجملي البسيط بتصنيفاته المحددة، ليطرح في صورة بديل أكثر اتساعـًا للجملة الحدثية، وهو فكرة (الأسلوب) أو الجملة التعبيرية (Expressional Sentence) أو جملة الخطاب التعبيري، الذى نضج فى نمط أكثر تعقيدًا فى مكوناته فما بعد بعنوان "الأسلوب الخطابي" أو الخطاب التفاعلي.

ثانيًا- التوسع الأسلوبي للجملة

لا تقتصر سَعَة الجملة العربية على عنصرى الإسناد لتمديد مضمونها الدلالي فحسب، بل استوعبت صورا عدة أعادت استنطاق الجملة العربية استنطاقـــاً مغايرًا للقالب الإسنادي، وفى صدارتها التعبير الأسلوبى الذى انحرف بالبناء الإسنادي للجملة انحرافـــاً اتصاليـــاًّ، أضفى عليه خصائص جديدة، لما يشتمله الأسلوب من سِيماء ثنائية، فهو مع كونه مستودعا للأبعاد الجمالية، فهو قالب نحوي يمثل "طريقة أداء المعنى أو ما يتصل به[٦١]، ومن ثمَّ فهو أداء يراعي الخصائص التركيبية للجملة وما يتصل بها، مع قابليته لمزيد من التوسع بما يتيحه من قواعد الاطراد ومسوغات الانزياح، ومن ثمَّ يعد الأسلوب النحوى كالشرط أو الاستفهام ... إلخ، توسعـــاً تركيبيـــاًّ من جهة، وخروجـــــاً وخرقـــاً لمعيارية القالب الإسنادي المحدد من جهة أخرى، ويرد أسلوب الجملة العربية على صورتين:

- الجملة الإعلامية (الأسلوب الخبرى) ذات معيار الإخبارية (Informativity).
- جملة الأسلوب الإنشائى (التأثيري) ذات معيار الفاعِلِيّة (Effectiveness) بعد طلب (أمر، أو نهيٍ، أو استفهامٍ أو عَرض، أو تحضيضٍ، أو تَمَنٍّ) أو بغير طلب، فلا يلزم استدعاء شيء طلبـــاً له، وتحققـــا من وجوده كالقسم، والتعجب، والمدح، والذم. وهو أسلوب يعتمد على الإفصاح القولي لأمر ما.

وقد أضاف بعض العلماء أسلوب الجملة الشرطية[٦٢]، الذي يغلب عليه اشتماله على البعد الإعلامي المنطقي (Logic Information) . ويتشبع الأسلوب بدلالات خاصة كالنقد والاستدعاء والاستفسار...إلخ، تزيد من حالة الاشتراط والتقييد. وهذه قرينة تقرب ضمَّ هذا الأسلوب إلى الأسلوب الخبري مع اختصاصه ليكون أسلوبـــاً خبريـــــاًّ مقيَّدًا أو معلقـــاً، وذلك لضعف البعد التأثيري فيه كما هو في الإنشاء، كما أن دلالة الشرط تعتمد تعليق وقوع حدث ما بوقوع ما ليس بواقع. وهذا الوقوع يتحقق افتراضيـــاًّ في مختلفة السياقات الزمنية. فقد"يعلق المتكلم

مقصوده على شرط يلزم من تعليقه مبالغة في ذلك المعنى، أو نوعـــــــًا من المحاسن زائدًا على وقوع المشروط لوقوع الشرط"[٦٣]. وأبرز الصور الأسلوبية توسعـــًا

١. جملية الأسلوب الطلبي (الطلب بالأمر، والطلب بالنداء)

٢. جملية الشرط.

٣. جملية الأسلوب الإفصاحى (القول، والقسم، والمدح، والذم، والتعجب)

١. جملية الأسلوب الطلبي

تتعدد صور الأسلوب الطلبى بين حدث مباشر كالأمر، والنفي، والنهي، ... إلخ . وحدث ممتد من الجمل يتضمن علاقة بين أكثر من جملة. وأسلوب الأمر الطلبى فى العربية في صورة حدث مركب يعتمد على عدة أركان في تكوينه، وهي:

- فعل الأمر (بصيغة فعل الأمر / صيغة اسم فعل الأمر)
- فعل الطلب (فعل مضارع واقع جزاء)
- قرينة (الدلالة على الجزاء)

فشرط تحقق الأسلوب الطلبى بتمام أركانه الدلالة على الجزاء، فلو لم يقصد بالفعل بعد الطلب الجزاء امتنع الجزم[٦٤]. حيث يحدث ربط مقام الطلب بما يتبعه من طلب تحقيق أمر ما، سيقع بعد زمن توجيه الخطاب في صورة هذا الأمر، تقول نازك الملائكة: [٦٥][الخفيف]

اتركِيني أرَ الرَّبيعَ طُيورًا ليس يَنوى لها الأذَى مُغتالُ

ولتكنْ زهرةُ البَنَفْسَجِ فى عَيـــ (د) ـــنِي خلودًا لا يعتريه زَوالُ

ودعيني أعِشْ مع الذكرياتِ الـــ (د) بيضِ فى أمسِي الجميلِ الراحلْ

عَلَّ هذا يَجلو أسَى الصيفِ عن قَلـــ (د) ـــبي ويُحيي مَواتَ حُلمي الذابلْ

فأسلوب الطلب في شكله الاتصالي جاء على النحو الآتي في هذا النص:

اتركِيني .....ـــــــ.... (أرَ) دعِيني .....ـــــــــــ... أعشْ

فمن الجانب الشكلى يمثل أسلوب الأمر الطلبى قالبين، يرتبط ثانيهما بالأول منهما، فلا تتحقق إفادة دلالة السبب أو النتيجة إلا باقترانها معـــاً. هذه الصورة تتوازى والقالب الإسنادي الذي يشترط تحقق الإفادة التامة بين ركنيه لتحقيق الفاعلية.

والأسلوب الطلبى بناء أسلوبي خاص (افعل + يكن) أو يعد بناءً إسناديـــًّا شرطيًّا ضمنيًّا، يعادل البناء التركيبي (إن تفعل + يكن). فالجملة الطلبية يمثل مسندها بـــ (فعل الطلب) والمسند الآخر يعادله (جواب الطلب)، يضاف إلى ذلك زيادة اتساع مستوى الدلالة للجملة بما اتصل بها؛ لتعدد الحدث فيها. كذلك يعد من صور الجملة الاتصالية الطلبية أسلوب النداء، الذى تتسع فيها الجملة. وهو يتكون من (ركني النداء /جملة النداء). أما ركنا النداء؛ فيشملان أداة النداء والمنادى، وهو البناء الذى يأتي فى حالة النصب (تقديرا) بالفعل "أنادي لازم الإضمار استغناء بظهور معناه"[٦٦].

وهذا المعنى الإسنادي في أسلوب النداء الطلبي وما يتضمنه من الدلالة وجَّه بعض النحاة إلى عدِّ أدوات النداء أسماء أفعال، تتحمل ضميرا مستكنا فيها[٦٧]، مخالفـــاً لمذهب الجمهور فى كونها حروفـــاً، فبناء الأسلوب فى عمومه يمثل فى المخطط الآتي(٣):

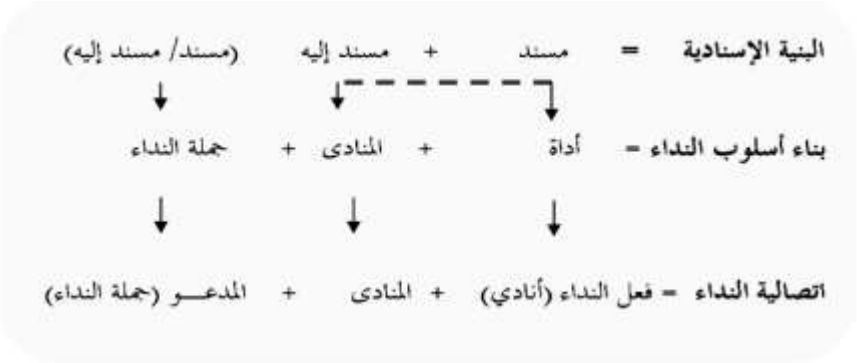

مخطط (٣) علاقة أسلوب النداء بالبناء الإسنادي في العربية

يقول الشاعر: [٦٨][الرجز]

يا صانعَ الأشعارْ

لابد أنْ تأتي

ففى الأَعِالي من كُوى بيتي

تَمدُّ كفًّا ، تُمسكُ القَمرْ !

لكنَّني ما زرتُ حيَّ الآن سُوريهْ

فأداة النداء تحمل دلالة الفعل ضمنيًّا فى حين أن المنادى يكون مفعولا فى المعنى؛ لأنه مدعو. وهذا الركن الإسنادي يستدعى جملة النداء استدعاء لتحقيق غرض الحدث. وهو الذى تقدمه النداء ضمنيـــًّا. فما جدوى النداء دون الإخبار بغرض الرسالة التى يبغي الفاعل (المنادِي) إيصالها للمفعول (المنادَى) فى صورة رسالة نصية قصيرة بين طرفين تتركز معظم مدلولاتها فى دلالة الأمر أو النهى والدعاء؟

فالحوار بين الطرفين حوار مفتوح تتغير فيه الدلالات، التى تتشبع بها (جملة النداء)، سواء أكانت خبرية أم إنشائية؛ لتحمل رسالة نصية نصحـــًا، أو إرشادًا، أو أمرًا، أو نهيـــًا.. أو تصريحا لفكرة أو موقف أو تأتي إخبارا عن حالة. هذا كله يدعم اتساع الجملة العربية تركيبيـــًّا ودلاليـــًّا في أسلوب الأمر الطلبى، وإن كان النداء يحمل تركيبـــًا له خصوصيته. حيث إنَّ الأداة والمنادى يمثلان دلالة إشارية للرسالة التي سيرد ذكرها لاحقا .

٢. جملية الشرط.

يعد التركيب الشرطى من أبرز التراكيب توسعا، حتى عدُّ قسمـــًا خاصـــًّا من الأساليب وأقسامها، إذ يمثل الاتصال بين جزئيه ربطا نصيـــًّا مكثفا، ويتم ذلك"بأنْ تتَّحِدَ أجزاءُ الكلامِ ويَدخلَ بعضُها في بعضٍ، ويشتدَّ ارتباطُ ثانٍ منها بأول، وأن تحتاج في الجِملة إلى أن تضَعَها في النفس وضعـــًا واحدًا،...فمن ذلك أن تُزاوِجَ بينَ معنيينِ في الشرط والجزاء معاً"[٦٩].

ومفهوم الشرط مفهوم توسعي فى التركيب، فهو وقوع الشئ لوقوع غيره"[٧٠]؛ ومن ثمَّ يشير هذا الأسلوب إلى حدثين، يحملان دلالة الاتصال؛ لأن "معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود"[٧١]، وهذا لا يقف –فقط– على علاقة الحدثين، بل على حالة اتصال الحدثين بالسامع إن كان مخاطبا شاهدا أو غائبـــًا مقدَّرا، بوصفه مشارك فيه، وعلى أثر ذلك يتسم الخطاب بالفرضية المقبولة في شروطه وقابلية إمكانية وقوعه نحو ما جاء في قول الشاعر: [٧٢][مجزوء الخبب]

إنْ يكُ العقلُ
يمقتُ الانفجارْ
فأنا حِلٌّ
منهُ . . . .يا لَلعارْ
إنْ يكُ الإيمانْ
هُو هذا الجُمودْ
فأنا نكرانْ
أنا كُليٌّ جحودْ

فجملة الشرط (إن يكُ[٧٣]العقل...) تحمل دلالة الحدث الشرطي الأول، المشكل لعلة النتيجة المتوقعة تباعـــًا، إنه السبب الذي يقدم للسامع لتبرير ما سيرد ذكره لاحقا، أما الجزاء أو النتيجة (فأنا حلٌّ...)؛ "فهو ما تقدره مسببـــًا عن ذلك المتقدم"[٧٤]، سواء أكان حدثـــًا أم حكمـــًا على ما سبق.

كذلك يكثر استعمال دلالة (فعل الشرط) و(فعل الجزاء)، وذلك يوضح مدى ارتباط الحدثين بأنهما حدث زمني، وإن جاءت النتيجة بنية إخبارية لا زمن فيها، لكن هذا الوصف يشير إلى الأصل الغالب على أسلوب الشرط وحالته الاتصالية المقسمة على مرحلتين قد يتفقان في الفاعل أو يختلفان، لكنهما مرتبطان حكمـــًا

ومتكاملان دلالة عن طريق الأداة التي تدخل على جملتين، فتربط إحداهما بالأخرى وتصيِّرهما كالجملة[٧٥] الواحدة أو الحدث المركب في بنائه الحدثي.

كما أن دلالة تعبير (كالجملة) يؤكد أن جملة الشرط ليست إلا حالة خاصة لعلاقة مكونات جملة بعضها ببعض حتى تتقارب دلالتها مع دلالة الجملة الإسنادية بركنيها. فهي جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص[٧٦].

هذا القيد ارتبط بمنطقية العلاقة بين الحدثين (السبب والنتيجة)؛ ومن ثَمَّ فالنتيجة تُعد معادلا لتمام الإفادة في الجملة. فتحققها غاية التركيبين، حتى إنّ جملة الشرط والجزاء ينظر إليهما على أنهما جملة واحدة، حققت الإفادة التامة لحدث، اجتمعت فيه الظروف والنتائج، هذا الحدث لم يتحقق فعليًّا، ولكن تحققه يكون مشروطًا أو معلقًا بتحقق غيره. يقول الشاعر :[٧٧][الرجز]

أيَّتهَا الأَسماءُ
لو طالتْ لُحَى الأطفالِ والنِّسَاءْ
لَن تَطولَ أيامُك من بعدُ
ولو أمْطرتِ السَّماءُ
أقنعةً
وحُلَلا بيضاءْ
فسوفَ تُخْضوْضرُ رُوحُ الخَلقِ
في الأَشْياءْ

فالجملة الشرطية (لَوطَالَت ... لن تَطُولَ / لو أَمْطَرت ... فسوف تُخْضَوْضَر) مثلت فيها جملة (فعل الشرط) معادلا للمسند، وجاءت جملة الجزاء المسند اللاحق أو المتمم، وإن حمل هذا اتساعًا تركيبيًّا في الدلالة لتعدد الحدث مع قابلية اختلاف الفاعل، حيث حصل التداخل الزمني بين دلالة (لو) بتعليق فعل الشرط بالجزاء في دائرة الماضي مع (لن) أو(سوف) وودلالتها على الحدث استقبالا.

ولم تقف رؤية اللغوي العربى على إبراز التوسع فى الجملة الشرطية بدراسة العلاقة بين فعل الشرط وفعل الجزاء، بل كشف جانبـــًا آخر بتحليله البعد النوعي للجملة الشرطية (الاسمية والفعلية) وارتباطها بقضية الرتبة. ففعلية الجملة الشرطية تعتمد على عنصر "الحدث" بوصفه موجهـــًا للدلالة، وعلى ذلك وُجِّهت رؤية اللغوى العربى صوب نموذج الجملة الفعلية وإن كانت مخصوصة في بنائها. فإذا ما بدأت الجملة الشرطية بالاسم أوّله النحويُّ العربي بأنه (فاعل لفعل محذوف) دل عليه فعل لاحق له، وهو توجيه دلالي أكثر من كونه تأويلا نحويـــًّا صدر عن عقل واع بفكرة الحدثين المعلقين المرتبطين في مفهوم الاشتراط الزمني، ونحو ذلك جاء قول الشاعر: [٧٨] [الرجز]

إنِ العروبةُ انتَقَتكَ، عَمَّدتكَ فارِســًا لها

فاحرُسْ شُطُوطَها الطِّوَالِ

من غَزْوةِ الريحِ البِدائِيَّةْ

فالتقدير هو: إنِ انتَقَتكَ (العروبة) انتَقَتكَ،...فالتأويل المبنى على النموذج التقديري لجملة الشرط يفرض مزيدا من التراكيب فى صورة جملة معادلة، لا توظيف لها إلا دلالة التأكيد، بل إن الحرص على الرتبة فى جملة الشرط والجزاء كان مفسرًا للخروج على الترتيب فى الجملة الفعلية عند اللغوي العربي وفقا للتأويل النحوي عند النحاة العرب ،كما بيَّن ذلك شارح الألفية تعليقـــًا على قول ابن مالك:[٧٩]

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا.... يَتْلُوْ ٱلْجَزَاءُ وَجَوَابَـــًا وُسِمَا

إذ يفسر الخروج على الرتبة فى أركان الجملة الشرطية وتقدم الاسم على الفعل فيها بأن "الجواب محذوف، دلَّ عليه ما تقدم على أداة الشرط"[٨٠]. فكان السعى إلى تأويل ما يخالف هذه الحالة محاولة لتسويغ العدول عما اطَّرد على ما فيه من افتراض. أما أثر التأويل دلالة؛ فإنَّ سياق الجملة يشير إلى وجود ثلاثة أحداث مترابطة متصلة، وقد تزيد بسياقات حدثية إضافية، قد تشكلت على أثر هذا الخرق لقانون الشرط،

والخروج على الرتبة التقليدية في أسلوبه، مما أحدث توسعـــًا حدثيا، حيث جاء قول الشاعر: إنِ العروبةُ انتَقَتكَ، عَمَّدتكَ فارِســًا،... لها فاحرُسْ شُطُوطَها) مشتملا الآتي:

- جملة حدث الشرط المحذوف: بتقدير (إنِ انتَقَتكَ العروبةُ)
- جملة حدث الشرط المؤكد: إنِ العروبةُ (انتَقَتكَ...)
- جملة حدث الشرط الإضافي تعليلا أو بيانـــا: ... عَمَّدتكَ فارِســًا
- جملة جواب الشرط (الجزاء): .. فاحرُسْ شُطُوطَها

وقد تتخذ صورة الحذف والرتبة –أيضًـــا– آلية للتوسع، وذلك عند تقدير جملة الجواب بالحذف لتقدمها، كما جاء ذلك في قول الشاعر: (٨١) [الرجز]

سألعنُ النَّهارْ

إنْ لم أجدْ في ضوئِه قِيثَارْ

إنْ لم أجدْ أزهـــارْ

فالتقدير وفق هذا التأويل النحوي سيكون: سألعنُ النهار... إن لم أجد فى ضوئه قيثار... سألعنُ النهار. وهي زيادة فى اتساع جملة الشرط، وبقاعدة زيادة المبنى تحمل زيادة فى المعنى وتمددا دوائر الحدث المتصلة. وذلك التأويل يزيد من الطاقة الدلالية للجملة وحدثها الاتصالي بتمدداته وما يصنعه من علاقات جديدة بين الموجود الفعلي والمؤول ولو تقديرًا، على جهة التفسير أو التأكيد، وهو ما جاء على أثر ما تم افتراضه في السياق.

٣. جملية الأسلوب الإفصاحى.

هذا الأسلوب يعتمد على إبانة موقف القائل تجاه موقف أو حدث محدد دون وضعه فى معيارية الصحة أو الخطأ، وهو ما يعرف بالأسلوب الإنشائى غير الطلبى عند علماء البلاغة، الذى لا يحتمل الصدق أو الكذب، أو الحكم عليه إجمالًا. إضافة إلى

اقتران المعنى بوجود اللفظ اقترانـــاً لا يحمل دلالة الطلب أو القيام بفعل معين أو الاستدعاء له. وصور هذه الجمل الإفصاحية المتصلة هي على النحو الآتي:

- الجمل الاتصالية للقسم.
- الجمل الاتصالية للتعجب.
- الجمل الاتصالية مدحـــاً أو ذمـــاً.
- الجمل الاتصالية القولية.

ولعل أبرز هذه الصور الإفصاحية سياق القول والقسم، لزيادة مساحة الحدث السردي فيهما وقابلية تمدده مقارنة بكل من التعجب وأفعال المدح أو الذم. وهذه الأساليب –عامة– على اختلاف بنائها تمثل إجراء للجمل الموسعة التي تعتمد الحوار أو السرد الحدثي مركزًا.

ويتميز الإفصاح الحواري بعنصر التماسك وفق طبيعة مكوناته، حيث "يكون أشد ما يكون فى الحوار المنعقد بين الأسئلة والأجوبة وغيرها، وهو ما يطلق عليه (الأزواج المتجاورة)، أي (أزواج الحوار)[٨٢]، كما يبدو واضحـــاً في السياقات القولية، وعلى ذلك تتلاقى فى هذا الأسلوب حوارية البناء ونصية السرد؛ لتنفتح الجملة إلى جملة مجاورة لإكمال الفكرة المرادة، كما ظهر في قول الشاعر:[٨٣][السريع]

ظَلَمتَ؟ من قالَ: حَبِبنا سِواكْ
منْ قالَ: بِعنَاكَ وعِفْنا شَذاكْ
وأنتَ دُنيانَا التي نَعشقُ
يا حُبنـــَا الأخِير يا زَنبقُ

فالفكر النحوي في رؤيته لهذا الأسلوب حسم ميزة الاتصال فيه بأنه أسلوب جملي تواصلي، يتشكل من جملة القول وما يتصل بها من سياق، حيث إن "مقول القول لا يكون إلا جملة"[٨٤]، وهو ما يفتح البناء الأسلوبي إلى مزيد من الإفصاح عن قصد

المتكلم اتساقا مع انسراح القول، فيتشكل إطار توسعي لهذا النسق بأطرافه الظاهرة أو المستترة في التلقي والسماع، وقد تنوعت عناصره على النحو الآتي:

- جملة القائل (فعل القول والقائل)
- جملة القول (مقول)
- فعل التلقي (المستتر) في موقف السامع.

وهذه العناصر المترابطة تشكل بناء سياقيًّا اتصاليًّا، يمكن – أيضًا- إيجازه في علاقة موازية للإسناد، لا يستغني طرف الإسناد فيها عن قسيمه الآخر لاتمام المعنى المقصود تصريحًا أو تأويلا. وأسلوب القول من أكثر الأساليب ارتباطًا – أيضًا – بالنص الحوارى، خاصة في النص المسرحي والروائي والقصصي، ومن ثمَّ يعد أداة ديناميكيَّة (Dynamic means) لتحويل الجملة من الثبات القاعدى فى تحقق عنصر الإسناد (جملة القائل) إلى جملة حوار بالسعى إلى (المقول).

هذه التراكيب الأسلوبية المتصلة صورة لتوسع سردي بين جملتين متكاملتين وهيئتهما كالجملة الواحدة. وهو نظير ما جاء في الشرط، حيث تحققت المناظرة في كل من القول والقسم على السواء؛"لأن الشرط يجري مجرى القسم لِما بينهما من المناسبة من جهةِ احتياج كلّ واحد منهما إلى جواب.

والقسمُ وجوابه جملتان تَلازمتا، فكانتا كالجملة الواحد"[٨٥]، خاصة أن أسلوب القسم يعد أسلوبًا موازيًا لجملة القول فى البناء والدلالة. فالقسم أسلوب خطابى وإن اتسم بالتعبير عن ذاتية القائل، بحرص المقسِم على تأكيد دلالة محددة، معتمدا على تأثير المقسَمِ به فى الخطاب دون الحاجة إلى تطويل الحوار مقارنة بأسلوب القول.

وقد يحذف المقسم به لوضوح دلالته أو لتضمينها فى معنى عام، نحو لفظ (الإله)، تلك القوة المطلقة الداعمة له أو الدليل القاطع على صدق الإقرار أو الإفصاح بما يقسم به، كما جاء في قول نازك الملائكة[٨٦]:[المتقارب]

سنمحو الزمانَ،

وننْسى المكان

هناكَ ونقسمُ ألَّا نَعودَ

إلى أمسِنا المنْطَوي

سِرْ بنا

ومثلُ ما سبقَ في الأساليب الإفصاحية السابقة وبنائها وعلاقة طرفيها جاء أسلوبا التعجب والمدح والذم في صورة مقاربة لكل من القول والقسم. فكل أسلوب يتكون من قسمين: (فعل التعبير) + (المخصوص بالتعبير)، سواء جاء صريحًا أو له ما يشير إليه من السياق. حيث يبدو كل أسلوب جملة ممتدة مقسمة على طرفين يوازيان المسند والمسند إليه كما يبدو في مخطط (٤):

مخطط (٤) الأساليب الإفصاحية وتقديرها الإسنادي

أركان الأسلوب	التعجب	المدح	الذم	القسم	القول
بنية الأسلوب	أعجبني/... ما أفعل/أفعل بـ	نعم / حبذا	بئس / لا حبذا	صيغة/المقسم به/ جملة القسم	فعل القول / جملة القول
المسند الأول	فعل التعجب/ أداة التعجب	فعل المدح	فعل الذم	صيغة/المقسم به	فعل القول/ القائل
المسند الآخر	المتعجب منه	المخصوص بالمدح	المخصوص بالذم	جمل القسم	جمل القول

وهذه الصور للتوسع التركيبي الداخلي في الجملة تناثرت في النصوص، لأثرها التعبيري والتأثيري في سامعها، حيث ترتبط الجملتان ارتباطا لصيقًا دلالة وحدثا كجملة واحدة، وإن اشتمل السياق على أبعاد اتصالية متسعة، نحو ما ورد من حديث عُمَرَ بْنِ الخَطَّاب، أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ... فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: اللَّهُمَّ العَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ!" (٨٧)

فما جاء في قوله – صلى الله عليه وسلم-: (مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ) يشير إلى اتساع بنيوي في وجود أكثر من تركيب إسنادي، إضافة إلى تعدد دلالي، يقترن بكل جملة

من جهة، والدلالات الضمنية في تعدد الأحداث الواردة في دلالة الكثرة والقيام بالفعل.

وكذلك ما أجمل وعي المفسر عند تعرضه في ربطه بين السياق المتقدم في أسلوب التعجب وفحوى الأسلوب – نفسه– في قوله–تعالى– (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) الذي شكَّل خطابـــًا متصلا في سياق مركز، وقد جاء بنية ودلالة في بيان قوله تعالى–: (قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) [الكهف:٢٦]، حيث "جاء بما دلَّ على التعجب من إدراكه المسموعات والمبصرات، للدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين"(٨٨). فوصل ما تقدم على التعجب بما يتعجب منه. وكذلك ما جاء في قول الشاعر في التعجب:(٨٩):[الخفيف]

إنَّ كأسَ الحياةِ مُتْرَعةٌ بالدَّ (د) مْعِ فاسكُبْ على الصَّباحِ حَبيبي

إنَّ وَادِي الظَّلامِ يَطفحُ بالهو (د) **ل .. فما أبْعدَ ابتسامَ القُلُوب**

أما سياق المدح؛ فجاء منه قول الشاعر فيه: (٩٠)[الخفيف]

حَبَّذا العيشُ يبْدعُ الفكرَ جِسْما

نَجْتلِيهِ، وَيُبدعُ الجِسم فِكْرا

فلم يقتصر التأثير في السامع بجملة الإطراء على الممدوح، وتركه ليتخيل سياقات (تفسيرات/ أسباب) هذا التعبير، لكنه اتصل بجملة المدح، وكأنها جملة تعليلية، تفسر علة المدح لهذا (العيش). وهكذا في كل التراكيب الإفصاحية جاءت ثناء أو ذمـــًّا، تأتي جملة المخصوص بالمدح أو الذم أقرب إلى الجملة التعليلية للأسلوب.

ومما يلفت الانتباه –أيضا– استخدام كلمة "أسلوب" في هذه الصور التركيبية (الشرط، والقسم، والقول،...)؛ لأنها تتكون في الغالب من أكثر من جملة، ويمثل كل أسلوب انسراحـــًا وانسياقـــًا في الألفاظ والعبارات الخاصة والمميزة لقائلها، مما يشير إلى صفة من صفات النصية، وهي التماسك الذي يعد خاصية مهمة –

أيضًـــا- للأسلوب. إضافة إلى أنَّ "الأسلوب" يعدُّ توسعًا تركيبيـــًّا مترابطـــًا تتوالي أجزاؤه وفق علاقة محددة، سواء التفسير أو السبب أو النتيجة..إلخ. فهو منظومة اتصالية لصاحبها، تتشكل عبر التوالي الحدثي المتعاقب كصورة"المنوال الذي ينسج فيه التراكيب أو القالب الذي يفرغ فيه"[٩١].

ثالثاـ التوسع الدلالي فى الجملة العربية .

إذا كانت "الفضلة" عنصرًا زائدًا على ركنيّ الجملة (المسند والمسند إليه) كالمفعول والصفة والحال ...إلخ، يستقيم الكلام بدونها إذا حذفت في الأغلب؛ فإنها ذات وظيفة دلالية خاصة، تقوم على تقوية المعنى وإزالة الإبهام في تعدد دلالة السياق وإضافة مزيد من المعلومات التفصيلية والتكميلة لأطراف الجملة، وهي من دعائم معيار الإعلامية أو الإخبارية النصية (Informativity). فقولنا (أكل زيد) تمثل بناء إسناديـــًّا رئيســـًا (عمدة فى مصطلح النحاة)، وتحمل دلالة فعل مكتمل زمنيـــًّا وسياقيـــًّا، ولكن قابلية تمدد السياق ودلالتة تعنى أنَّ السياق المقابل، مثل (أكل زيد ....تفاحا، خبزا، طعاما) سياق كان يفتقر إلى عنصر آخر لاستكمال دلالة، تمدد عن عنصرى الإسناد باستحضار المكمل، وتحمَّل خصائص إضافية جديدة على أثر ما جلب له. وهكذا مع كل زيادة من هذه العناصر (المكملات) تعني زيادة قدر المعلومات المطروحة على أذن السامع.

والفضلة الجملة- على هذا القياس- تمثل توسعـــًا تركيبيـــًا وظيفيـــًّا، يشكل علاقة تماسك خاصة مع جملة الإسناد. فالفضلة المفعول – على سبيل المثال- تأتي فى صورة جملة القول، وقد تتسع الجملة الاتصالية اتساعـــًا كبيرًا مع تأخر الفضلة الرئيسة لسبقها بجملة منقطعة، تزيد من الدلالات نحو ما جاء في قوله- تعالى-: (مَّا يَودُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ولاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ) [البقرة:١٠٥]. فلقد استغرق الوصول إلى المفعول - جملة المصدر المؤول إنزال-

تجاوز جملة الصلة، وهو تمدد سياقي في كل الجمل المتصلة بالسياق التي تؤول في محل هذا العنصر المكمل، وهو ما صنع لها محلا في السياق قبل الإعراب.

هذا الاتصال بين الفضلة (المكمل) وركني الإسناد الأساسين يزداد قوة وتماسكـــاً مع خصوصية العلاقة بينهما، وهو ما ظهر في علاقة الفعل بالمفعول المؤول؛ لأن "بناء الفعل للمفعول للثقة بتعيين الفاعل وللتصريح به فيما بعد، وذكر التنزيل دون الإنزال رعاية للمناسبة بما هو الواقع من تنزيل الخيرات على التعاقب"(٩٢). وكذلك تأتي الفضلة مفعولا ثانيـــاً لأفعال الظن واليقين والتحويل، وتأتى الفضلة جملة في صورة أخرى غير المفعول به وكالمطلق والصفة والحال والإضافة والمجرور، وكلها من جماليات التوسع في سياق الجملة الرئيسة، لتزيد من أبعادها وتأويلاتها الدلالية، ونحو ذلك ما ورد في قول الشاعر :(٩٣) [الرمل]

كانَ دَمْعِي غايرًا فى مُقْلَتِي
وشِفَاهِي تَنطقُ الحرفَ الصغيرْ
يا أَبِي
مَرة يخنقُهُ الدَّمعُ، ويأبى
أنْ يَذوبْ

فالتقدير (ويأبى زوبانـــا). فالفضلة أو (المكمل) قدمت دلالة خالفت دلالة المفعول المباشر، حيث جاء المكمل متصلا مع جمل أخرى في السياق، وأولها مطلع الأحداث في (كان دمعي)؛ لأن المكمل دلالته (ويأبى ذوبانه)، وجاءت إحالته إلى الدمع في أكثر من جملة متقدمة. كما تبرز وظيفة جملة الفضلة (المكمل) مع أفعال الظن واليقين والتحويل في العربية لكونها تمثل موقعـــاً فى تركيب متسع، يقول الشاعر:(٩٤)[الرجز]

مَضَى إلى السكونِ منْ أحبَابنا أُلوف
ليْجعلوا قُلوبَهم تلًّا من التُّراب

يَقومُ فوقَهُ العَلَمْ

ليفْتِلوا عُروقَهم سَارِيةً مَجيدة

فجملة (يَقومُ فوقَهُ العَلَم) تقديرها حالية أو مفعولية لا يتعارض وكونها حدثا ذاتيـــًا غير مستقل يعبر عن واقعة، لكنها لاتنفصل عن حدث أولى سابق، وكلاهما يرتبط بعلاقة دلالية اتصالية بالآخر، تعتمد على اتساع المكون الدلالي فى وصف جزئية معينة من الحدث الأول (تل من التراب)، كما يربط الضمير المحيل في (فوقه) بينهما. فحال العلم على هذا التل يبدو (قائما)، أو (هو ذلك القائم المتدلي منه العلم) وهي تأويلات تزيد حالة الاتصال مع (ليْجعلوا قُلوبَهم)، والسامع عليه أن يؤول الحدث الثاني وفق ما تراه مخيلته.

وجملة المفعول هى أقرب صور "الفضلة" لعنصرى الإسناد، بوصفها مكملا رئيسيـــًا فى الجملة، سواء من الناحية الوظيفية أو الموقعية، تلك الوظيفة التى قد تتسم بحالة الصراع مع مكونى الجملة الفعلية عند حدوث حالة من التقديم والتأخير. وفى جملة الصفة والحال تقوم "الفضلة" بوظيفة اتساع تركيبي دلالي فى إعطاء الموصوف أو صاحب الحال مزيدًا من التفصيلات. وتتقارب جملة الصفة وجملة الحال – أيضًا – فى طبيعة حضورها فى الجملة العربية، لأن "كلَّ ما يجوز أنّ يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة"(٩٥).

وتستقل كل جملة بحالة تتوافق وظيفتها لتكون الجمل صفات للنكرة، وحالات للمعرفة(٩٦). فجملة الصفة إيضاح للموصوف، وقد اشترط العلماء شروطا لتحقق وصفها:

- أن يكون منعوتها نكرة محضة.
- أن يكون المنعوت مذكورًا.
- أن تكون الجملة النعتية خبرية.

- اشتمال الخبر على ضمير يربطها بالمنعوت ويطابقه فى الإفراد والتذكير وفروعهما[٩٧].

وكل هذه الشروط النحوية إشارة إلى قوة علاقة الطرفين عند تحققها من جهة، وبيان منطق التلازم بين جملة الصفة والموصوف في جملته من جهة أخرى. وذلك كما جاء قوله-تعالى-: (وجَاء مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى)[يس:٢٠]، حيث جملة الوصف (السعي) متصلة بالمسند (رجل). ونحو ذلك ما جاء في توظيف الشاعر جملة الوصف (أشعلت بخورها)، وصفا للمركب الإسنادي (كاهنة) في قول الشاعر:[٩٨][السريع]

في جَبهَتِي كاهنةٌ أشعلتْ
بُخورَها واسْترسلتْ تحلمُ
كأنما جُفونُها منجمُ.

أما الحال أو جملته؛ فأصله فضلة"مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو عامله"[٩٩]، وهذه معاني اتصالية بالجملة التي كان صاحب الحال أحد عناصرها الرئيسة أو المكملة. حتى إن دلالة الحال -نفسها- تشير إلى التوظيف الإخباري (Informativity Function) لمعلومات إضافية على ما هو متاح في الجملة الرئيسة؛ لذلك اشترط النحويون في بعض الجمل أن تكون خبرية، وهو ما ورد في الجملة الواقعة حالا، حيث لزم أن تكون خبرية غير تعجبية[١٠٠]. فهذه الجمل كالخبر والوصف أو الحال دلالية بيانية، وليست تأثيرية تعبيرية عند توظيفها؛ "لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصصه، والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلومـــًا للسامع قبل. ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم"[١٠١] في الحكم على صدقه، وهو الأمر نفسه في جملة الخبر والحال. إضافة إلى عدم دلالتها على الاستقبال مع وجود قرينة للربط بينها وبين صاحبها، يقول الشاعر:[١٠٢][الكامل]

جئْنا نُلَملمُ ما تبعثرَ من خُطى أعمارِنا

ونشقُّ أتلامَ الهوى لبِذَارنا
ولقد مَضيْنا نزرعُ الأشواقَ والحبَّ
المُنَضّرَ والحنينْ

فقد جاء جملة (نُلَملمُ ما تبعثرَ) وجملة (نزرعُ الأشواقَ...) بيانـــاً لهيئة صاحبها فى قيامه بحدث معين، يرتبط بحالة الفاعل وقدرته على أدائه، خاصة في ظل ازدياد تمدد جملة الصفة أو الحال فى سياق الجملة مع كونها عناصر تكميلية في حقيقة وجودها، فهي تضيف معلومات ودلالات جديدة على حدث الفاعل أو الموصوف بالحدث.

رابعًا- التوسع غير اللزومي (فى حشو الجملة)

يعد التوسع غير اللزومي – أو الجمل المنقطعة في حشو السياق- من وسائل التوسع فى الجملة العربية، ويشيع استعمالا واصطلاحـــاً بالجمل الزائدة فى صورة الاعتراض أو التفسير. فالجملة المعترضة تأتى فى أثناء الكلام "أو بين شيئين متلازمين أو متطابقين؛ لتوكيد الكلام أو توضيحه، أو تحسينه، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذى اعترضت بين جزأيه"(١٠٣).

كما يلزم التنبيه إلى أنَّ توظيف الانقطاع أو التوقف في حشو الكلام له عدة مقاصد، وليست دلالة الانقطاع إلا اصطلاحـــاً، قصد به حدوث فصل بين جزأين بينهما ارتباطـــ لزومي أو غير لزومي لإتمام المعنى، نحو ما جاء في قوله –تعالى-: (قَالَ فَالْحَقُّ والْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ) [سورة ص: ٨٤-٨٥] ."فقوله – تعالى- "والحق أَقُولُ" على كلِّ تقديرٍ اعتراضٌ مقرِّرٌ على الوجهينِ الأوَّلينِ لمضمونِ الجملةِ القَسَميَّةِ، وعلى الوجهِ الثَّالثِ لمضمونِ الجملةِ المتقدِّمةِ أعني فقولي الحقُّ"(١٠٤). فتعدد تأويل الجملة المعترضة قرينة على تعدد اتصالها بسياق جمل أخرى سابقة عليها أو لاحقة، وإنَّ وصفها بالاعتراض ليس إلا شكلا لا أثرا. ويتعدد موقع هذه الجمل المنقطعة أو الموسِعة بين العناصر النحوية المتضامَّة أو المتلازمة، نحو:

– بين المبتدأ والخبر أو أصلهما – بين المؤكد وتوكيده

- بين المفعول والفاعل
- بين الشرط وجوابه
- بين الفعل والمفعول
- بين القسم وجوابه
- بين الفعل وشبه الجملة
- بين جملتين مرتبطتين بعلاقة تفسير أو إيضاح
- بين الصفة والموصوف

ومن ذلك توظف الشاعر لهذه الجملة بتأويلها الخاص في قوله: [١٠٥][الخبب]

إنْ لَمْ يَحنُ التَّاريخُ لَكُم جَبهَتُهُ فَرْحانَ فَخُورا

- الفَجرُ يَدكُّ جَدارَ الظُّلمَهْ-

فاسمعْ أَلْحَانَ النَّصْرْ

فالجملة المعترضة تحدث مضاعفة للتركيب بجملة أو أكثر، تتصل اتصالا معنويـــًّا بجزئي الاعتراض، ومن ثَمَّ تكوِّن وحدة نصيَّة مصغرة ومكثفة تمثل اللبنة المكتمله للنص، فتتخطَّى وحدة الجملة لاختصاصها بعدد أكبر من العلاقات والروابط النصية. فجملة (الفَجرُ يَدكُّ جَدارَ الظُّلمَهْ) اعترضت الجملة الشرطية بطرفيها، ولا تحمل دلالة تفسيرية مستقلة عن النص وإنما تحمل سياقـــًا جديدًا متصلا يوسع معنى جزئى الشرط.

وهذا يوضح وظيفة الجمل المعترضة فى إضفاء دلالات جديدة مرتبطة بجزئى الاعتراض دون أن تقف على مجرد التفسير، الذى يعد ركيزة الجملة التفسيرية بتوظيفها الخاص، فهي فضلة "كاشفة لحقيقة ما تليه"[١٠٦]. وإن كان معنى "الفضلة" لا يعنى جواز الاستغناء عنها وحذفها ولكن"الفضلة" تعنى زيادة فى المعنى إيضاحـــًا أو تفسيرًا إضافيـــًّا على ما هو منصوص. ويغلب استعمال مصطلح (أيْ) معها، لتحمل وقفة قصدية جديدة للمعنى بدلالة (أقصد) لما هو غير واضح سابقـــًا، ليتحول التفسير بها من مجرد كشف غموض إلى إكمال دلالات خاصة كامنة فى المعنى الذى تم تفسيره.

المبحث الثالث : التوسع الخارجي فى الجملة العربية من لسانيات الجملة إلى لسانيات ما فوق الجملة

لم تكتف الجملة العربية بإجراءات التوسع الداخلي فى بنيتها الداخلية، فهناك التوسع الخارجي الذى يمثل حلقة اتصال جملي، تلك الصورة "ترتبط بصورتين إحداهما واضحة، وتجرى عن طريق وسائل تركيبية مباشرة، يمكن أن تكون حرف عطف (واو، لكن،...) أو ظرف (مع أن، ومن ثَمَّ،...إلخ)، والثانية تضمُّنية، وتتم عن طريق تجاور بسيط[١٠٧]، لتكوين بنية نصية جزئية مترابطة، تجمع بين "الترابط الرصفي" و"الترابط المفهومي أو الدلالي" لتأسيس العلاقات التركيبية. وقد اتخذ التوسع الخارجي-إجمالا- عدة صور كما في مخطط (٥):

أوَّلا- التكرار الإحالى ثانيـــاً- الاستبدال

ثالثـــاً- الحذف في الجملة رابعـــاً- العطف الجملي

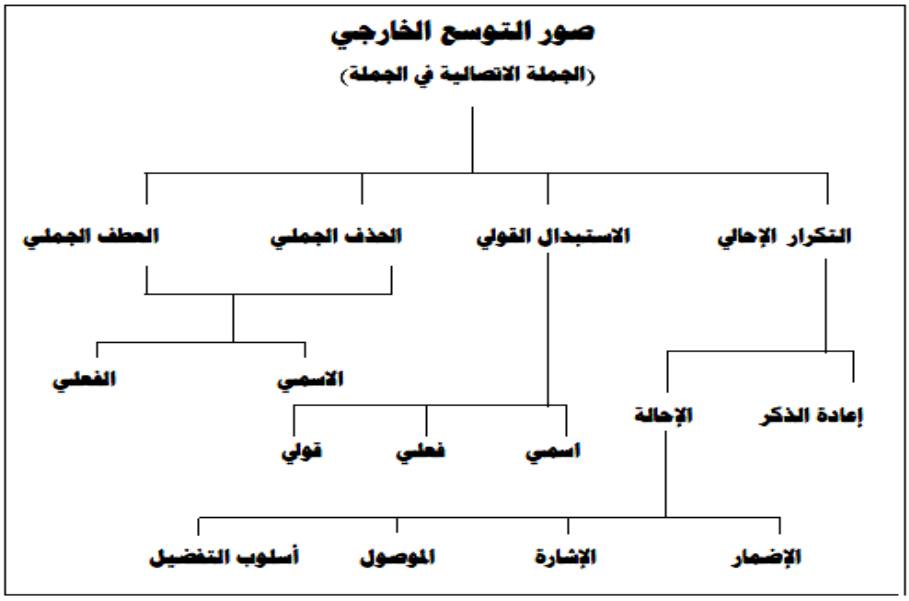

مخطط (٥) صور التوسع الخارجي في الجملة العربية

أولًا- التكرار الإحالي والتوسع في السياق اللفظي.

تعد الإحالة صورة خاصة للتكرار، لذلك ترد على شكلين رئيسين هما:

- إعادة الذكر
- الإحالة بالعنصر المحيل، نحو (الإضمار، الإشارة، الموصول، التفضيل)

١- إعادة الذكر في التكرار الإحالي

التكرار هو الإعادة مرة بعد أخرى. وفي الجملة يمثل التكرار ظاهرة تشيع في سياق النصوص على اختلاف أنواعها؛ لأنها تحمل إعادة شكلية ودلالية للبنية، وينبني عليها تكوين علاقة إحالية لاحقة للمركب، والربط بين سياقين مختلفين أو متقاربين. فالتكرار هو إعادة الذكر(١٠٨)على اختلاف مساحة التركيب. وقد أفادت الجملة العربية من ظاهرة التكرار فى إعادة الاسم الظاهر أو المضمر كما في قول الشاعر:(١٠٩) [الرمل]

زَمنٌ يجرى، زمنٌ يهربُ مثلَ الماءِ
وأَنا أجْرِي
كلُّ نهارٍ سكينٌ فى أحشائي
والليلُ حِراب

فكلمة (زمن) أعيد ذكرها فى كلتا الجملتين (زَمنٌ يجرى)، و(زمنٌ يهربُ) لتمثل حلقة اتصال بينهما مع علاقة الارتباط بين الجملتين، وكأنهما في حالة عطف أو تكرار. وإعادة الذكر للكلمة – في هذا الموضع- من وسائل المعنى الانطباعي؛ لكونه يؤكد؛ فيولد الانفعال(١١٠). ويقابل ذلك بإكساب الكلمة دلالة سياقية جديدة، فمثلا يجمع الشاعر بين تأثير الكلمات التى صارت كالضياء وبين خروجها إلى عالم الإسماع والانصات، وقد جاء على صور بناء جملي مكرر في قوله(١١١) :[الكامل]

مِنْ أجلِ أن تتَفجَّر الأرضُ الحزينةُ بالغَضَبْ
وتُطلَّ منْ جوفِ المآذِنِ أغْنياتٌ كاللهبْ

وتُضيءَ فى ليلِ القرَى كَلماتُنا

وُلِدتْ هنَا كلماتُنا

وُلِدت هُنا فى الليلِ يا عُودَ الذُرةْ

فقد ظهر أن إعادة الذكر لها وظائف عدة تضاف إلى خاصية التأكيد الحدثي، فهي وشيجة للربط مع اختصاص بتخيل التوقع عند السامع بعد هذا الخطاب المعاد بكل قوته. فالكلمة المكررة تملا فراغـــًا سياقيـــًّا تكشفه ظاهرة الحذف. فالفعل (وُلِدت – هُنا- فى الليلِ) لا يتضح معنى الفاعل إلا بالعودة إلى المذكور السابق الذى تكونت دلالته وتأكدت توقعاتنا عنه بإعادة الذكر السابق.حيث الضمير (هو) يشير إلى كلماتنا، تلك التي أعيد ذكرها ذهنيـــًّا بالإحالة إلى المحذوف.

ويعد كل من التكرار الجرامتيكي (Grammatical Recurrence) أو التوازي التركيبي من الوظائف التي يكشفها التكرار خاصة عند دخوله في النسق الإيقاعي، القائم على تكرار نظْم الجمل، ويكون توازيـــًا تماثليـــًّا أو شبه تماثلي طبقـــًا لدرجة التماثل في الشكل والمعنى والإيقاع. وهذا التكرار من صور إعادة الذكر؛ لأنه استدعاء للتركيب أصواتـــًا وإيقاعـــًا، نحو قول الشاعر:[١١٢] [الرمل]

يَا عبيرَ الأَدْوِيةْ

فِى رَبِيعِ الأُغْنِيَةْ

افتَحِي للشمسِ، بوابَةَ سِجْنِي

لِيرَى العالمُ جَرْحِي

وكذلك جاء قول الشاعر في نموذج لهذا التكرار:[١١٣] [الكامل]

رُوحِي مُمزَّقَةٌ وأنتِ تركْتِها

لمخالبِ الدُّنيـــا وأنيابِ الوَرَى

رُوحِي مُمزَّقَةٌ ولو أدركتها

جمّعتْ منْ أَشْلائِها ما بَعثَرا

أما التوازى المتماثل فقد يكون تكرارًا كاملا، فهو يعتمد على إعادة الجمل بكليتها قصدًا التأثير في السامع وتأكيد دلالة بعينها، وتوجيه ذاكرة المتلقي وذهنه لتكرار هذا الحدث عمدا، مثل قول الشاعر:(١١٤) [الرجز]

لم يَحْدثْ أبدًا أنْ أحْبَبتُ بهذَا العُمْق

لم يَحدثْ ... لم يَحدثْ أبدًا

أَنِّي سَافرتُ مع امْرأَةٍ ... لِبلادِ الشَّوْق

لم يَحْدُثْ أبدًا

فأنا في الماضِي لم أعشقْ، بل كنتُ أمثِّل دَور العشقْ

٢ـ الإحالة (الإضمار، الإشارة، ...) ووظيفة التكرار

ليس المقصود – هنا- بالإحالة في ذاتها كعلاقة بين المحيل والمحال إليه،بل القصد إبراز وظيفة الإحالة في توسيع الجملة، وذلك بربطها بغيرها عن طريق المحيل. فالإحالة "تعتمد على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره فى مقام وبين ما هو مذكور بعد ذلك فى مقام آخر"(١١٥). وتعتمد وظيفة الإحالة على عدة صور، يسيطر على فحوها دلالة المبهم المفتقر لما يحيل لكشف غموضه، وهي:

- الضمير – الإشارة
- الموصول – التفضيل.

أما الضمير – على اختلاف صوره- فيقوم على وظيفة الإحالة الموقعية فى إحالته – غالبـًا- على متقدم لفظـًا ورتبة، وقلما يعود على متأخر، ونادرًا ما يعود على متصيد، أو متوهم تم استنتاجه مما ذكر سابقـًا، حيث لم يرد ذكره صريحـًا اعتمادًا على السياق. وكل صور الإحالة هدفها الربط من جهة، واستمرار حالة الاتصال بين ما يحيل إليه الضمير وما يتصل به متقدمـًا أو متأخرًا عنه من جهة أخرى.

وجاء على ذلك قوله – تعالى–: (وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا) [الجن:٦]. فالضمير في (فَزَادُوهُمْ) يعود على مذكور متقدم، وإن اختلف في مراده، هل هو رجال من الجن؟ إحالة إلى المتحدث عنهم، والمقصود به أثر فعلهم في الإنس. وقيل إن الضمير عائدٌ على رجال من الإنس، والمعنى أن الأنس زادت الجن طغيانـــًا وإثمـــًا(١١٦). وكذلك ما ورد من عودِ الضمير على ما لم يصرح به وإن فهم من سياق الكلام، وهو ما تمثل في المصادر المتصيّدة أو المتوهم مدلولها، وهي نموذج للإحالة المقامية خارج النص، نحو قوله –تعالى–: (وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ) [الكهف:٤–٥]. فإحالة الضمير في (بِهِ) لم تشر إلى لفظ مباشر متقدم أو متأخر، بل هو مستخلص من السياق وهو حدث القول في الفعل (قَالُوا)، أي (قولهم). وتبرز قيمة الإحالة بالضمير فى تعويض المبهم لوجود الاسم الظاهر أو الإحالة إليه، هذا المبهم لا ينكشف مدلوله إلا بهذا المذكور الظاهر. يقول الشاعر:(١١٧) [الوافر]

لأنَّ الحبَّ قهَّار كَمثلِ الشعرِ
يُرفرفُ في فضاءِ الكونِ .. لا تعنو له جبهةْ
وتَعلُو جَبهة الإنسانْ
أحدِّثُكمْ –بدايةَ ما أحدثُكمْ– عن الحُبْ

فالفاعل فى (يُرَفْرف) هو المضمر المستتر، وهو –أيضا– المضمر البارز في (له)، لتتركز دلالتهما في الاسم البارز (الحُبّ) الذي جاء في الجملة الأولى والأخيرة ووسطهما؛ ليكون موجِّه الإحالة في الضمير كشَّافـــًا ضوئيا يصدر في اتجاهين، لترتبط الجمل كلها بعلاقة المماثلة والعوض بين المضمر والاسم في صورة مثلث مترابط (المخطط (٦)):

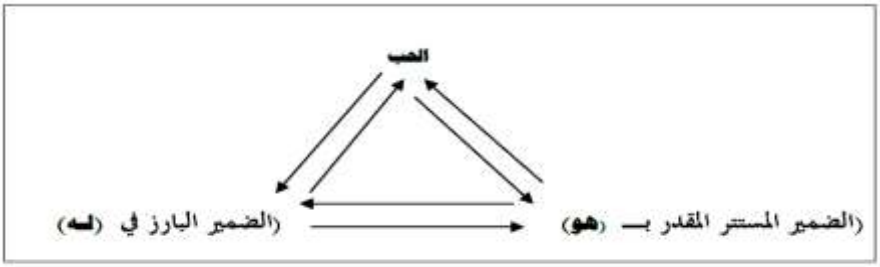

مخطط (٦) الإحالة بالضمائر والارتباط بين الجمل العربية

وإذا كانت صورة الضمير قد تعددت بين الذاتية والغيبة والمخاطبة؛ فإن هناك تفاوتـــاً بين وظيفة كل عنصر. فضمائر التكلم والمخاطبة تقوم بوظيفة بناء اتصال بين السياق النصي وعالمه الخارجي، في مقابل ذلك تنوط ضمائر الغيبة بالإحالة إلى ما هو فعلي في داخل السياق النصي وما تشتمله وحداته. يقول الشاعر – وقد وظَّف ضمير التكلم توظيفـــاً إحاليـــاً– في هذا السياق مجريـــاً حديثـــاً ذاتيـــاً في قوله:(١١٨)[الوافر]

أَنـــَـــا طُرْوَادَةٌ أُخْرَى

أُقَاومُ كلَّ أَسْوَاري

وأَرفضُ كل ما حَولي ... ومَنْ حَولي ... بإِصْرَار

وتستمر خيوط النص متعلقة بضمير التكلم على امتداد النص حتى نهايته، فيقول الشاعر جامعـــاً بين أسلوب النداء ومخاطبة النفس تنبيهـــاً ولومـــاً:

وَيا رَبِّ

أليسَ هناكَ مِنْ عَارٍ سِوَى عَارِي

كل هذه الضمائر الشخصية إحالة إلى الشاعر ليمتزج فيها مع نصه، وهى صورة لترابط عالم النص الخارجي بالداخلي، حيث ارتكزت الإحالة على فاعلية ضميريّ التكلم (أنا، ياء الملكية) فى ذلك. وقد يكون الصراع فى النص بين ضميرى الخطاب والتكلم، لتكوين دائرة حوار نصيّ، صنعتها الإحالات فى صورة سلسلة حوارية جملية متصلة بين ضمير التكلم والخطاب، يقول الشاعر معبرًا عن ذلك:(١١٩)[الكامل

– عيني ورأْسُكَ والزِّنَـــادُ
– أنَا الذِي تَتَشكَّلُ الأعمارُ بين يَديهِ . . تَنتقصُ أو تُزادُ
– أنَا الذي يحييكَ أو يُفْنِيكَ . .
– مهَما كنتَ ... أو من أنتَ؟
– لا أُعْنَىَ بغيرِ الموتِ

فقوة الضمائر تتفاوت في القدرة على اتساق النص والربط بين وحداته وعالمه الخارجي، حيث إن ضمير التكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب(١٢٠). وعلى ذلك تكون قابلية انغلاق الدلالة وتعدد احتمالات السياق شائعة فى ضمائر الغيبة أكثر من نظائرها؛ ومن ثَمَّ فالاعتماد على السياق – أحيانـــاً- ضرورة ملحة فى توجيه الضمائر عند حدوث هذا الالتباس، مما يجعل الارتباط بين ضمائر الغيبة والسياق أشد خطرا في المعنى والتأويل خاصة مع اتساع الجملة وارتباطها بغيرها.

أما الإحالة الإشارية؛ فحضورها يرتبط باتفاق بين كل من (الإحالة) و(الإشارة) على دلالة (الاتجاه). فالمفهوم العام للإشارة مفهوم اتجاهي عام، يحيل مباشرة على المقام من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمن أو المكان(١٢١). أما الإحالة؛ فدلالتها –عامة- ترتبط بالإشارة إلى شئ أو ذات أو كيان ما، ومن ثَمَّ فالإشارة هى واقع إحالي، أو تخصيص للإحالة، يقول الشاعر :(١٢٢) [الوافر]

هَذِي الغِلالةُ – يا عُطورُ- تذكري
من أدمعي حِيكتْ بظلمةِ خِدْرِها
في كلِّ خيطٍ قِصةٌ عَبثتْ بها
أيدِي الرُّواةِ وأمعنتْ فى بثْرِها

فالإشارة (هذِي) ربطت بين مجموعة الجمل، فصارت بؤرة دلالية إحالية، كل جملة تكشف بعض خصائصها؛ مجتمعة في تلك البؤرة نحو ما جاء في المخطط الآتي رقم(٧):

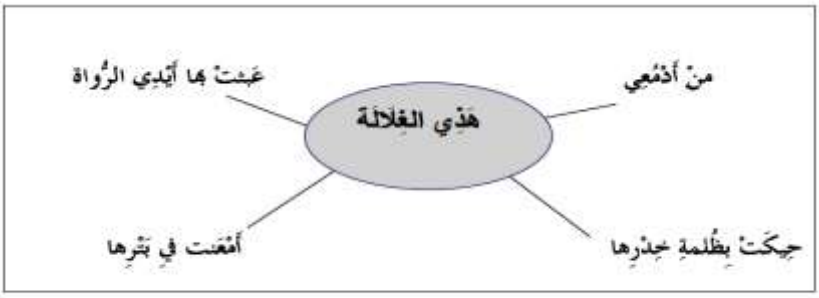

مخطط (٧) البؤرة الدلالية للإحالة عن طريق الإشارة

ومقصود الإشارة – هنا– إحالة إلى ما هو مدرك، وهو ما "يتم تعيين مدلوله تعيينـــاً مقرونـــاً بإشارة حسية إليه"[١٢٣] أو معنوية تتنازع ما بين البعد أو الاقتراب بين ثنايـــا النص، ولكل طاقته الدلالية، بل يمكن أن يستخدم مكثفـــاً، "عندما يشير إلى عدد كبير من الأحداث السابقة؛ رغبة فى الاختصار أو اجتنابـــاً للتكرار"[١٢٤]؛ مما يساعد على تقديم مسوِّغ لتوسيع الجمل مع ترابطها، ليكون نقطة الانطلاق ومحور التكثيف الدلالي في الآن نفسه. كما قدم ذلك الشاعر فى توظيف إشارة (أولئك) فى عرض مجموعة من الأحداث المتوالية، لكنها – جميعـــاً– مرد الإجابة عن سؤال: (من صاحبها؟) فى لفظ (أولئك) في قوله:[١٢٥][السريع]

ونحنُ مازلنا كَما كنَّا
أولئكَ الحمْقَى
الليلُ يمضِي ساخرًا منَّا
والفجرُ يروي للدُّجَى أنَّا
نشربُ ما نُسقَى

وتناظر إحالة الإشارة إحالة الموصول، الذي يبدو يتمركز في نقطة فارقة بين اسم سابق معين وتركيب بيانى أو تفصيلى، يأتي كامنا في جملة الصلة، ليترك لها وظيفة الكشف فهي"تعيِّنُ مدلولَ الموصول وتفصّل مجمله وتجعله واضح المعنى كامل الإفادة"(١٢٦) يقول الشاعر في الإحالة بالموصول (الذين) إلى طوائف تاريخية رمزية:(١٢٧) [المتدارك]

عادَ شدَّاد عادْ

فارفَعُوا رايةَ الحنين...

إنَّها وطنُ الرافضينْ

الذينَ يَسرقونَ أعمارَهم يائسينْ

كَسَروا خاتَمَ القَماقِم

واستهزأوا بالوَعِيدْ

بجسورِ السلامةْ

فالاسم الموصول ربط مجموعة الأحداث؛ فكان وشيجة بين الذوات والحدث التاريخي، وهو ما أصاب مدينة إرم وسكانها الذين حملهم الشاعر فعل الترك برفض البقاء. وهو ما حمَّل الموصول عنصر الإثارة والتوتر الذى يحمله الانتقال من حالة الإبهام إلى كشف تفاصيل المبهم. وهى خاصية تميَّز بها الاسم الموصول عن بقية المبهمات؛ لاعتماده على جملة الصلة التى تقوم بوظيفة تفسيرية لما هو مبهم أو تزيد من كشف خصائصه وسماته.

ومن صور الإحالة – أيضـــًا – أدوات المقارنة، التى يشترك فيها طرفان، تربطهما علاقة اتفاق أو اختلاف نوعيّ أو كميّ باستخدام بألفاظ المفاضلة والمقارنة بين الطرفين (أفعل من، الأفعل، مثل...). ولكن يغلب على هذه الأدوات التوسع الداخلي فى الجملة؛ لأنها تمثِّل عناصر بيانية و وصفية أو إيجازية، مما يحجم وظيفتها فى توسيع الجملة، وإن كان ذلك لا يعني حصرها في هذه المساحة الضيقة؛ لأن المقارنة

أو المفاضلة لعنصر على آخر تتجاوز الحدث المحدود، كما جاءت الإشارة إلى ذلك فيما شمله لفظ التفضيل في قول الحق (بِخَيْرٍ مِنْ ذلِكُمْ)، حيث جاء لفظ التفضيل في صورة "تقرير أن ثواب الله – عز وجل- خير من مستلذات الدنيا"[١٢٨] بقوله (قُلْ أَأُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذلِكُمْ)[آل عمران:١٥]، ثم يتمدد السياق ليعرض صور الخير والمختصين به بقوله-تعالى-: (...لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي ...) [آل عمران: ١٥ -١٧]. ونحو ذلك جاء قول الشاعر في مقارنة دلالات الكلام وفحواه في عدة مواضع، موظفـــاً لفظ المقارنة (مثل) والتفضيل (أحلى) إحالة مفتوحة لسياقات تخمينية متعددة مطروحة في ذهن السامع، بقوله [١٢٩]:[السريع]

قصائِدِي قبلكِ، يا حُلوتي
كانتْ كَلامـــاً مثلَ **كلِّ الكَلامْ**
وحينَ أحببتكِ صَار الَّذِي
أكتبهُ للنَّاسِ، **أحْلى الكَلامْ**

.....

....

ثانيا- الاستبدال في الجملة.

الاستبدال إجراء تتبعه الجملة العربية وكذلك النص لتحقيق تماسك بين الوحدات البنائية، في صورة "تعويض عنصر لغوي بعنصر آخر، وهو يتم على المستوى النحوي والمعجمي"[١٣٠]. وبناء على ذلك تبدو قيمة الاستبدال في الإيجاز أوَّلا؛ لأنه يمكِّننا من تجنب التكرار[١٣١]، كما أنه عنصر من عناصر الربط والترابط، سواء في حلوله محل المعوض أو الإشارة إليه وتأويله. كما يعد الاستبدال إجراءً من الإجراءات التي تحدث على مستوى الجملة وما يتصل بها، وقد يتعدى ذلك الإجراء إلى النص وعلاقته بغيره. وينقسم الاستبدال إلى ثلاثة أنماط عامة، هي:

١. استبدال اسمي بتعويض عناصر لغوية بأسماء، نحو: (آخر، آخرون، نفس..)

٢. استبدال فعلي بتعويض عناصر لغوية بأفعال، نحو: (يصنع، يجعل، يفعل) .

٣. استبدال قولي بتعويض سياق قولي أو مجموعة جمل باستخدام مختصرات قولية، نحو:(ذلك، لا)[١٣٢]

أما الاستبدال الاسمي والفعلي؛ فيكثر أن يكون استبدالا معجميًّا أو تركيبًّا داخل الجملة أو ما يتصل بها، أما الاستبدال القولي؛ فهو أكثر قابلية للاتساع وتجاوز الجملة إلى مجموعة من الجمل، وقد يشير إلى نص أو مجموعة من النصوص خاصة عند عملية إيجاز مجموعة الأحداث فى لفظ استبدالي يعوض إعادة تكرارها، كالأحداث التاريخية والمدونات الطويلة بسياقاتها الممتدة.

وما أجمل توظيف الاستبدال القولى في القرآن الكريم باستعمال أسماء الإشارة خاصة (ذلك) و(تلك) مع بيان مرادهما، سواء على جهة التفصيل بعد الإجمال أو الإجمال بعد التفصيل، نحو ما جاء في سياق هذه التراكيب (تلك آيات .. تلك حدود.. تلك الأمثال، ذَٰلِكُم.. ذلك نتلوه... ذلك من أنباء...)، التي تمثل بؤرة سياقية (Contextual Focus) تجتمع فيها مجموعة من الأحداث، نحو ما جاء في قوله –تعالى– : (..وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ)[المجادلة:٤]، وقوله–تعالى–: (ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ) [آل عمران:٤٤]، أي: "ذلِكَ إشارة إلى ما سبق من نبأ زكريا ويحيى ومريم وعيسى عليهم السلام..."[١٣٣]، فأُوجزت تلك الأحداث واستبدل إعادة ذكرها بالتنويه إليها بلفظ الإشارة البعيد، ليكون وقفة تعيد جمع الجمل وتمركزها في نقطة محددة.

وجاء في أمثال العرب قَوْلهم:"**تِلْكَ بِتِلْكَ عَمْرو**"[١٣٤].ويضْرب هذا المثل للرجل الذي يجازى بمثل فعله أو مساواة له. وجاءت الإشارة بـ (تلك) تعويضًا عن قصة طويلة هي مضرب المثل، بما اشتمل عليه من أحداث قد جرت تمَّ اختصارها

واستبدالها بهذا التركيب اللفظي الموجز. ومن ذلك توظيف الشاعر -أيضا- للإشارة (تلك) في قوله: (١٣٥) [الرمل]

أن تَكُوني امرأتِي المفَضَّلةْ...
قِطَّتِي التُّركيَّة المدلَّلةْ...
أن تكُوني الشَّمس، يا شَمس عُيوني
ويا طَيْبَةَ فوقَ جَبِيني
أنْ تَكُوني في حَياتي المقْبلةْ
نجمةً . . أو وردةً . . أو سُنْبلةْ
تلكَ . . . تلكَ المشْكِلَةْ

فـــكلمة "تِلْكَ... (تِلْكَ المشْكلة)" تحمل اختصارا لكل الأحداث السابقة، بل هي عوض عنها. فحدث استبدال لكل الأقوال السابقة بكلمة (تلك). مما أتاح طرح مجموعة من الجمل الافتراضية المضمنة فى كلمة (تلك). وما سبقها من أحداث ليست إلا نموذجـــاً مطروحا له إعادة بناء أخرى محتملة فى ذاكرة المتكلم قياســـاً على ما هو موجود فعلا.

فالمعلومات المضمنة في لفظ الاستبدال - تعويضـــاً عما ذكر- تجعل الاستبدال عملية ملء فراغ، وليس بحثـــاً عن وجود العنصر، وهو الفارق بينه وبين الحذف الذى يعتمد على الاستغناء عن العنصر وحلول الآخر دليلا عليه، ولا يتمُّ الاستغناء عن عنصر رئيس فى الجملة الأصلية إلا بدليل أو قرينة ترجِّح المعنى المقصود أو تشير إليه.

ثالثاً- الحذف في الجملة العربية

أما الحذف؛ فيشيع في الكلمات أكثر من الجمل، حيث حذف ما هو أقل أيسر مما هو أكبر؛ لعلة تأثيره في السياق، وكذلك الحاجة إلى بديل الحذف لاستمرار المحافظة على المعنى ودفع الالتباس، ولقد "حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة،

وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[١٣٦]؛ ومن ثَمَّ يبرز حذف الجملة صورة غير مباشرة للتوسع، وذلك فى تضمينه جملا إضافية بقرائن بسيطة. ويعد حذف التنوين عوضـــاً عن جملة أو أكثر من صور الحذف التي شاعت في القرآن وتراثنا العربي، نحو ما وقع في "إذٍ"، و"يومئذٍ"..، كما في قوله – تعالى-: (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا () وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا () وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَالَهَا () يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)[الزلزلة:١-٤] "والأصلُ: يومَئِذ تُزلزل الأرض زلزالها، وتُخرِج الأرض أثقالها، ويقول الإنسان: ما لها. فحذفت هذه الجُمَل الثلاث، وناب منابَها التنوين"[١٣٧].

ويعد أسلوب الجواب من استعمالات الحذف الجملي في صور مركزة بتوظيف حروف الجواب نحو: (لا، نعم، بلى، إي، أجل، جلل، جير،)، وكذلك الردع والزجر بـــ(كلا)، وله شواهد كثيرة في النظم والقرآن الكريم الذي ورد فيه استعمال بعض حروف الجواب، وقد حملت أبعادا بلاغية على ما فيها من جواب المستفهم عنه. ومن ذلك ما جاء في توظيف هذا الأسلوب في قول الشاعر: [١٣٨][السريع]

بَلَى، بَلى، لا شيءَ يبقَى لنَا
لا نجمَ .. لا نغَمَةْ
لا ظِلَّ .. لا نسْمَةْ
تَرِفٌّ فى صَحرائِنا المجدبةْ
بَلَى، بَلى، لا شيءَ.....

فكلمة (بَلَى) جواب جملة استفهامية محذوفة وجوابها يعتمد على بوْح السياق، ليكون دليلا على المحذوف، ليختزل ذلك كله فى حرف الجواب بقرينة تؤكد وجود أكثر من جملة.

رابعًا- العطف الجملى

يعد العطف من أبرز صور توسيع الجملة، حيث يربطها بغيرها بعلاقة التبعية، يتمُّ فيها تبعية اسم أو جملة لاسم أو جملة أخرى .أما عطف المفردات، فهي علاقات داخلية فى نظام الجملة. أما عطف الجمل؛ فيأتي توسيعا لنظام الجملة الواحدة وتمددها سياقيـــًا بعلاقة الإتباع على صفة المشاركة أو الترتيب والتعقيب أو التراخي مع ما يجاورها أفقيـــًا.

وقد أشار النحاة العرب لكلا النوعين،كما يبدو من ردَّ النحوي على تساؤل العطف على اسم (إنَّ)، بقوله:"فإن قلت: ما وجه رفع المعطوف على اسم (إنَّ)، وما ألحق بها؟ قلت: مذهب المحققين: أنه مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة خبر (إنَّ) عليه، وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات"(١٣٩).

أما الربط بين الجمل؛ فهو غاية هذا الإجراء بين وحدات النظام اللغوي الكبرى، حيث "الغرضُ من عطف الجمل رَبْطُ بعضها ببعضٍ، واتصالُها، والإيذانُ بأنّ المتكلم لم يُرِد قَطْعَ الجملة الثانية من الأُولى، والأَخْذَ في جملةٍ أخرى ليست من الأُولى في شيء. وذلك إذا كانت الجملةُ الثانيةُ أجنبيّةٌ من الأولى غير ملتبسة بها، وأُريد اتّصالُها بها"(١٤٠). وليس العطف عملية التصاق شكلي بين جملتين أو أكثر، بل دمج بين الخصائص الدلالية لكلا الجزأين، والربط يكون بالإيجاب أو السلب، نحو قول الشاعر:(١٤١) [الكامل]

" لَيلى" أحسُّ على فَمي شَفةٌ
صَفراءُ تصبغُ بالدماءِ فَمي
وجَناحُ خُفَّاشٍ يطيرُ على
قبري فيملأُ بالرُّؤى حُلمِي
وأرَى يَدًا سوداءَ تصْفعُني
وتشدُّ شَعْري شدَّ منتقمِ

وأرى غِطاءَ القبرِ منتفِخـــًا
وجحافلَ الديدانِ كالظُلَمِ

إن وظيفة العطف تقوم على دلالة حرف العطف وصفته فى تكوين هذا التلاحم النسقي، ومن أبرز وسائل هذا الاتصال "حرف الواو، الذى يعد أصل حروف العطف"(١٤٢) حيث يتجاوز مجرد ربط الألفاظ والجمل، فهو لا يفيد الاشتراك بين المتعاطفين في الزمن والمعنى، وإنما الاشتراك فى المعنى وحده، يقول الشاعر:(١٤٣) [السريع]

كيْ تستَوي، كَي تَكونْ
خُذْ يدَها من هنَا
خذ وجهها وابتكرْ
شَرارةً واستبحْ
زِنارَها، والكتفَ الجَامدة
واشدُدْ إلى اليَسارِ
محورَها الحرونْ
وحرِّك الزاويةَ القاعدةْ

فواو العطف حلقة ربط لمجموعة من الأفعال (خذ، ابتكر، استبح، اشدد، حرّك) جمع الربط لهذه الأفعال حالة من التكامل والتوالي الحدثي بين أطرافه، حدثا حدثا، وتتكرر على امتداد النص لتكوين أطرف الحدث العام، تلك "القاعدة"، التي يشير إليها قصد الشاعر في نصه مركزا لكل الأحداث.

لقد بدت وسائل التوسع الداخلي- أولا- ثمَّ التوسع الخارجي في الجملة العربية في صور متدرجة كاشفة للمناظرة الموضوعية بين "نحو الجملة" و"لسانيات الجملة في العربية" من جهة، و"نحو النص" برؤيته الغربية من جهة مقابلة. وأن النموذج الاتصالي العربي كان غنيـــًّا عن حالة التمثيل والتشبيه بنظيره الغربي. وكان الأولي

هو معالجة الجانب الاصطلاحي والتنظيمي لإتمام النظرية العربية إتمامًا حقيقيًّا، لأنها الأولى رعاية وتحليلا، فهي المعبرة عن نموذج لغوي إبداعي مكتمل في صفاته ووظائفه.

الخاتمة رؤية استشرافية:

لقد سعى البحث من هذه المناقشة البحثية إلى تقديم "لسانيات الجملة العربية" (نموذج لساني مقترح) في صورة مناظرة للسانيات النص؛ وفق دائرتين متقاطعتين، هما دائرة التنظير بفلسفتها وأصولها، ودائرة التطبيق وفق واقع الاستعمال العربي للجملة وعناصرها، وكلاهما في حالة تماسٍّ نموذجًا ومنهجـــًا. كما أكد البحث الحذر من إطلاق مصطلح المعيارية على نحو الجملة في العربية إطلاقًا عامـــًا، توجيهًا إلى أن الجملة العربية ذات سمات عديدة، بما فيها المعيارية الضابطة لها، التي تَمَّمت الخصائص السياقية والجمالية للجملة العربية وتمددها عبر سياق استعمالي تاريخي.

وقد وقف البحث على مجموعة من النتائج والملاحظات، التي يمكن أن تمثل رؤية بحثية استشرافية لدراسات تكميلية لما تم طرحه في فرضية "لسانيات الجملة العربية: نموذج لساني مقترح" نظرية ومنهجـــــًا. وهذه النتائج والملاحظات جاءت على النحو الآتي:

١) أُتيح للدارس اللغوى فرصة تقديم اتجاه مناظر لنحو النص ولسانيات النص، تبدأ مرحليـــًّا بنحو الجملة ثم التوسع فيه، وفق أسس بناء النظرية اللغوية القائمة على مقدمة (معيارية النحو ومرحلتها)، ثم التحقق من فروض اتصالية الجملة؛ لكونها النتيجة الفعلية لممارسة الجملة العربية في مدوناتها التاريخية، وصولا لتحديد خصائص جديدة يمكن تنظيمها في نظرية "لسانيات الجملة العربية".

٢) إن حضور النزعة الفردية دون المدرسية حضورا مُسيطِرًا – في دراسة التطور من "نحو الجملة" إلى "لسانيات الجملة" في العربية – وجَّه الدرس اللساني في العربية صوب التِّبعيَّة لما طرح من تحول إلى "نحو النص" بتنظيره الغربي. حيث لم تنل

الجزيئات والأفكار حقَّ جمعها لتقديم مشروع جمعي للسانيات الجملة العربية ونظامها القاعدي. وأكثر الجهود العربية وجِّه صوب التأصيل الفرعي لما وقع من علاقة التشابه بين ما طرحته النظرية الغربية وما عثر عليه في تراثنا اللغوي، فتمركزت أكثر الدراسات في رصد خصائص أو ظواهر فى أسلوب النحو العربي دون تأطيرها أو جعلها مقدمة للنظرية.

٣) برز فى الدرس اللغوى العربي التوسع الخارجي صورة خاصة من صور الترابط النصى، وإن كانت خصوصيتها تعود إلى التركيز على علاقة المجاورة والارتباط بين جملتين أو أكثر. أما الترابط النصى بمدلوله المنهجي؛ فهو يتجاوز هذا الإطار فى اهتمامه بكل العناصر، بدءًا من علاقة الكلمة والجملة وانتهاء بتسلسل الجمل وعلاقاتها على سطح النص وباطنه، ووصولا إلى البنيات النصية في دائراتها الداخلية ثم التحول إلى البنيات النصية الواقعة بين عدة نصوص.

٤) تعد رابطة الإسناد رابطة محورية في الدرس اللغوي، لكونها القرينة الرئيسة في الجملة والنص، وتمثل نواة النص وتدور حولها بقية القرائن الأخرى، نحو الفاعلية والتعلق والإضافة...؛ والرابط بين هذه القرائن هو تحقيق إكمال دوائر الاتصال اللغوي رصفـــًا ودلالة وفق طبقات النص المختلفة.

٥) التحول المنهجي من "لسانيات الجملة في العربية" إلى "لسانيات النص في العربية" لا بد له من المرور بـــــ"نحو الجملة ومعياريته" والبناء عليه، ثم الاعتماد علي زيادة الروابط بين الجمل واتصالها المتدرج وفق مستويات تصاعدية، نحو علاقة الجملة بالعبارات ذات الأبعاد الدلالية التأثرية والاتصالية، وكذلك الجملة المركزية، والجملة المجاورة... إلخ.

٦) كشف البحث أن تعدد الأساليب النحوية (القسم، الشرط...) صورة منعكسة ضمنيـــًا لعلاقة الإسناد القائمة على ارتباط دلالي لزومي بين عنصري الإسناد لفهم المعنى فهمـــًا تامـــًّا، إضافة إلى اختصاص كل أسلوب – وفق عناصره وقابلية

تمددها السياقي – بزيادة حالة الاتصال بين عناصر الجمل ثم النص كليـــاً. كما يعد الأسلوب الإفصاحي – أيضا– من أساليب التوسع في علاقات الجملة وما يتصل بها؛ لاعتماده على عنصر الحوار والسرد الحدثى مع تميزه بالتماسك النصي بين أجزائه.

٧) أظهر البحث أهمية وظيفة الفضلة (المكمل) في زيادة توسيع التركيب والعلاقات الاتصالية، كما أن مصطلح الجملة الزائدة أو المعترضة يمثل عملية فصل شكلي بين جزأين مرتبطين ارتباطـــاً لزوميـــاً أو غير لزومي لإتمام المعنى، وإن كانت هذه الجمل والعبارات– في صورة المكملات– تقوم بأبعاد اتصالية إضافية بربطها بين الجزأين، وكذلك زيادة الطاقات الدلالية للجمل والسياقات التي تقع فيها.

٨) تعددت صورة التوسع بين البنية والدلالة في الجملة العربية وما يتصل بها، سواء في صور عناصر الترابط الداخلي للجملة، نحو: التوسع الإسنادي، والأسلوبي، والدلالي وغير اللزومي، في مقابل ذلك جاء التنوع في صور التوسع الخارجي متمثلا في كل من: التكرار الإحالى، والاستبدال، والحذف، والعطف الجملي. وجميع هذه الصور تمثل إجراءات الجملة العربية نحو الانتقال إلى الجملة النصية أو لسانيات الجملة العربية تأسيسًا للنظرية.

٩) اقترح البحث بناء منظومة من "معايير لسانيات الجملة" تقوم على التوصيف العام للجملة العربية وخصائصها نحو: الاطِّراد، والمعيارية، والإطلاق، والاقتصار، وكذلك خصائص الجملة في السياق الاستعمالي، نحو: الإسناد (اللفظي)، والإفادة، والاحتمالية، والحركية، والإعمال والإبطال، والنسخ، والطبع، والكفاية النحوية. إضافة إلى السمات النصية العامة كالمقصدية، والسياقية، والملاءمة، والتضام. حيث إن محصلتها تصلح أن تكون معايير للسانيات الجملة العربية والحكم على فاعليتها.

وغير ذللك من النتائج والملاحظات المرتبطة بتحليل إشكالية البحث وأبعاده.

فهرس المصادر والمراجع:

١) القرآن الكريم

٢) إبراهيم ناجي: شعر إبراهيم ناجي الأعمال الكاملة، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦م.

٣) أحمد عبد المعطي حجازي: الأعمال الكاملة للشاعر، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م.

٤) أحمد عفيفي: نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠١م.

٥) أدونيس، علي أحمد سعيد: الأعمال الشعرية، بيروت، دار المدى للثقافة، ١٩٩٦م.

٦) الأزهر الزناد: نسيج النص، المغرب، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣م.

٧) الألوسي، شهاب الدين محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

٨) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: الجامع الصحيح، شرح وتصحيح وتنسيق: محب الدين الخطيب وآخرين، القاهرة، المكتبة السلفية، ١٩٨٠م.

٩) البيضاوي، أبو سعيد عبد الله: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٨م.

١٠) تمام حسان: الخلاصة النحوية، القاهرة، عالم الكتب ، ٢٠٠٠م.

١١) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، (ط٥). القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٦م..

١٢) تمام حسان، اجتهادات لغوية، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٧م.

١٣) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، (ط٣)، القاهرة، مكتبة الخانجى ،١٩٩٢م.

١٤) الجصاص، أحمد بن علي: الفصول في الأصول، (ط٢)، الكويت، وزارة الأوقاف الكويتية،١٩٩٤م.

١٥) جميل صادق الزهاوي: ديوان الزهاوي، مصر، المطبعة العربية، ١٩٧٩م.

١٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق وتعليق: محمد على النجار، القاهرة: المكتبة العلمية، ٢٠٠٠م.

١٧) جون كوين: بناء لغة الشعر، ترجمة: أحمد درويش، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٠م.

١٨) أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد: البصائر والذخائر، تحقيق وتعليق: وداد القاضي، بيروت، دار صادر، ١٩٨٨م.

١٩) أبو حيان، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

٢٠) ابن خلدون، عبد الرحمن: مقدمة ابن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي، بيروت، المطبعة العصرية، ٢٠٠٩م.

٢١) الرازي، فخر الدين محمد: المحصول، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض، بيروت، مؤسسة الرسالة، (ط٣)، ١٩٩٧م.

٢٢) روبرت دي بوجراند وولفجانج درسلر: مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة وتعليق :إلهام أبو غزالة وعلي خليل، القاهرة، دار الكاتب، ١٩٩٢م.

٢٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، (ط٣)، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م.

٢٤) ابن السراج، محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (ط٤)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩م.

٢٥) أبو السعود، محمد: تفسير أبي السعود "إرشاد العقل السليم "، بيروت، دار إحياء التراث. د.ت.

٢٦) سعيد حسن بحيري: علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٤م.

٢٧) سعيد حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٥م.

٢٨) السِّجِلْمَاسِي، الحسين بن علي: الكافي شرح البزودي، تحقيق: فخر الدين سيد قانت، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م

٢٩) السكاكي، يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، (ط٢).ضبطه وتعليق: نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

٣٠) السيوطي، جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

٣١) السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، د.ت.

٣٢) الصبان، أبو العرفان محمد: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.

٣٣) صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.

٣٤) الصرصري، نجم الدين سليمان: شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.

٣٥) صلاح عبد الصبور: ديوان صلاح عبد الصبور، بيروت، دار العودة، ١٩٧٢م.

٣٦) الطيب، محمد بن علي: المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.

٣٧) عباس حسن: النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف،١٩٧٤م.

٣٨) عباس محمود العقاد: أعاصير مغرب، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٩٧م.

٣٩) عبد الرحمن شكرى: ديوان عبد الرحمن شكرى، جمع وتحقيق: نقولا يوسف، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٠م.

٤٠)عبد الوهاب البيَّاتي: ديوان عبد الوهاب البياتي، (ط٤)، بيروت، دار العودة، ١٩٩٠م.

٤١)عثمان أمين: فلسفة اللغة العربية، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٩.

٤٢)العدواني، ابن أبي الإصبع: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق:حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ٢٠١٤م.

٤٣)العسكري، أبو هلال الحسن بن سهل: جمهرة الأمثال، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٤٤)العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله: الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العنصرية، ١٩٩٩م.

٤٥)ابن عطية، عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

٤٦)ابن عقيل، أبو الوفاء علي بن عقيل: الوَاضِح في أصول الفِقه، تحقيق: عَبد الله بن عَبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٩٩م.

٤٧)ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (ط٢٠)، القاهرة، دار التراث،١٩٨٠م.

٤٨)على جارم: ديوان على الجارم، (ط٢)، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٠م.

٤٩)علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، ٢٠٠٦م.

٥٠)فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها،(ط٢)، الأردن، دار الفكر، ٢٠٠٧م.

٥١)الفاكهي، عبد الله: شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٣م.

٥٢) فخر الدين قباوة:إعراب الجمل وأشباه الجمل، (ط٥)، حلب، دار القلم العربي، ١٩٨٩م.

٥٣) فدوى طوقان: ديوان فدوى طوقان، بيروت، دار العودة، ١٩٧٨م.

٥٤) أبو القاسم الشابي: ديوان الشابي، بيروت، دار العودة، ١٩٧٢م.

٥٥) القاضي عبد الجبار، أبو الحسن بن أحمد: المغني في أبواب التوحيد والعدل، الجزء (١٦) إعجاز القرآن، تحقيق: أمين الخولي، القاهرة، مطبعة دار الكتاب، ١٩٦٠م.

٥٦) القُوجَوي، محمد بن مصطفى: شرح قواعد الإعراب (ابن هشام)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٥م.

٥٧) ابن مالك، جمال الدين محمد: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.

٥٨) ابن مالك، جمال الدين محمد: ألفية ابن مالك، مكة المكرمة، دار التعاون، د.ت.

٥٩) المبرِّد، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، ١٩٩٤م.

٦٠) محمد الأخضر صبحي: مدخل الى علم النص ومجالاته التطبيقية، بيروت، دار العربية للعلوم، ٢٠٠٨م.

٦١) محمد العبد:النص والخطاب والاتصال، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ٢٠١٤م.

٦٢) محمد الفيتوري: الأعمال الكاملة، مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٨م.

٦٣) محمد حماسة عبد اللطيف: الجملة في الشعر العربي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.

٦٤) محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م.

٦٥) محمد عبد المطلب: جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان، ١٩٩٥.

٦٦) محمود حسن إسماعيل: الأعمال الكاملة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤م.

٦٧) محمود سامي البارودي: ديوان البارودى، تحقيق وشرح: على الجارم ومحمد شفيق، بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٨م.

٦٨) المرادي، حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، بيروت، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.

٦٩) مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان، ١٩٩٧م.

٧٠) المكودي، أبو زيد عبد الرحمن: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تحقيق :عبد الحميد هنداوي. بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٥م.

٧١) مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، (ط٣)، القاهرة، مكتبة المعارف، ٢٠٠٠م.

٧٢) ابن منظور، محمد بن مكرم : لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م.

٧٣) مهدي المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٤م.

٧٤) نازك الملائكة: ديوان نازك الملائكة، بيروت، دار العودة، ١٩٨٦م.

٧٥) نزار قباني: الأعمال الكاملة، القاهرة، الدولية للنشر والتوزيع،٢٠٠٦م.

٧٦) ابن هشام، جمال الدين عبد الله: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، (ط١١). بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٣م.

٧٧) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (ط٦)، دمشق، دار الفكر ، ١٩٨٥م.

٧٨)ابن الوراق، أبو الحسن: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.

٧٩)ابن يعيش، أبو البقاء: شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

References:

1) Ali, Yasser M. (2021). Sentence Grammar in Arabic between Textual Sentence and Textual Linguistics: Attitude, Properties, and Supports, *Journal of the Faculty of Arts, Fayoum University, (Comparative Languages and Culture)*, Volume (13), Issue (1), (Jan., 2021), pp. 409- 444.
2) Beedham, C. (2005). *Language and Meaning, the Structural Creation of Reality*, John Benjamins Pub Co. Amsterdam/Philadelphia.
3) de Saussure, F.(2001).Course in General Linguistics,(1st Ed. 1916). in *Literary Theory: An Anthology*. Eds. Michael Ryan & Julie Rivkin. Malden, Mass.: Blackwell.
4) Gee. J. P., (2005). *An Introduction to Discourse Analysis: Theory and Method*, Routledge, London & New York.
5) Halliday, M.A.K. & Hasan. R. (1976). *Cohesion in English*. London: Longman Group Ltd.
6) Harweg , R.(1968). *Pronomina und Textkonstitution*, München: Wilhelm Fink.
7) Petofi, J. S., Rieser H. (1973). *Studies in Text Grammar*, D. Reidel Publishing Company :Dordrecht-Holland.
8) Redeker, G., (2000). Coherence and Structure in Text and Discourse. In . *William Black and Harry Bunt (eds). Computational pragmatics: Abduction*, belief and context, university college press, London.
9) Salkie, R., (1995).*Text and Discourse Analysis*, Routledge, London & New York.

الهوامش والإحالات

(١) الرازي، المحصول، ١٩٩٧م، ٥/٧٤.

(٢) السِّغْنَاقي، الكافي شرح البزودي، ٢٠٠١م، ١/٢٥٩.

(٣) يُنظر: مسألة "الجملة النصية الفعلية في القرآن الكريم والشعر" في بحث نشرته، بعنوان:

- "Sentence Grammar in Arabic between Textual Sentence and Textual Linguistics: Attitude, Properties, and Supports", Journal of the Faculty of Arts, Fayoum University, (Comparative Languages and Culture), Volume (13), Issue (1), January (2021), pp. 433-434

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ١٩٩٩م، ١/٦٤.

(٥) المبرِّد، المقتضب، ١٩٩٤م، ١/٨.

(٦) ابن جني، الخصائص، ٢٠٠٠م، ١/٢٧.

(٧) مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ٢٠٠٠م، ص٩٦.

(٨) ابن عقيل، الوَاضِح في أصُولِ الفِقه، ١٩٩٩م، ٥/٣٧١.

(٩) الجصاص، الفصول في الأصول، ١٩٩٤م، ٢/٣١٩.

(١٠) الصرصري، شرح مختصر الروضة، ١٩٨٧م، ١/٥٥٤.

(١١) الطيب، المعتمد في أصول الفقه، ١٩٨٣م، ١/٢٩٥.

(١٢) العسكري، الصناعتين، ١٩٩٩م، ص١٦١.

(١٣) القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، الجزء (١٦) إعجاز القرآن، ١٩٦٠، ص٢٠٢-٢٠٣.

(١٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز،١٩٩٢م، ص٤١٢.

(١٥) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١٩٧٤م، ٣/ ٣٧١.

(16) Seltize, et al: Research methods in social relations, 1961, P. 480-481.

(١٧) سعيد حسن بحيري: علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، ٢٠٠٤م، ص١٨-١٩.

(18) F. de Saussure: Course in General Linguistics, p. 8.

R. Harweg: Pronomina und Textkonstitution, P.220.)19 (
(20) Halliday and Hasan, Cohesion in English, 1976, p. 293.

(٢١) يُنظر: سعيد حسن بحيري: السابق، ص١٤.

(٢٢) يُنظر: دي بوجراند ودرسلر: مدخل إلى علم لغة النص،١٩٩٢م، ص١١-١٢.

(٢٣) صبحي الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ٢٠٠٠م، ١/ ٣٣-٣٤.

(24) J. S.Petofi and H. Rieser: Studies in Text Grammar, 1973, p.8.

(25) Iibd., P.271.

(٢٦) Yasser Ali:"Sentence Grammar in Arabic, 2021, p. .437.

(٢٧) يُنظر: أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحـــوي، ٢٠٠١م، ص٧٣-٧٤.

(٢٨) ابن جني، الخصائص، ٩٧/١.

(٢٩) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٦٢.

(٣٠) يُنظر: سعيد بحيري، علم لغة النص، ص٣٠

(٣١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،٢٠٠٦م، ص٩٤.

(٣٢) يُنظر: محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، ٢٠١٤م، ص١٦.

(33) J.P. Gee: An introduction of discourse analysis, 2005, P.120.

(34) C. Beedham: Language and Meaning, 2005, P. 136.

(٣٥) يُنظر: صبحي الفقي، علم اللغة النصي، ٦٥/١.

(٣٦) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢١٣.

(٣٧) تمام حسان، الخلاصة النحوية٢٠٠٠، م، ص٨٨.

(٣٨) ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيـــة، ١٩٩٧م، ص٢٠٣.

(٣٩) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٩٨٥م،٦٥٢/١-٦٦٢.

(٤٠) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص١٩٢.

(٤١) جميل صادق الزهاوي، ديوان الزهاوي، ١٩٧٩م، ص١٠٧

(٤٢) الزهاوي، السابق، ص١١٠

(٤٣) أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر، ١٩٨٨م، ٧٩/٥.

(٤٤) محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، ١٩٩٠م، ص١١.

(٤٥) أبرز هذه التصنيفات:

- التصنيف النوعي الدلالي: وهو يقسِّم الجملة باعتبار مكوناتها إلى اسمية وفعلية، وإن زاد بعض النحاة أنماطا أخرى، مثل الجملة الشرطية والظرفية ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥٧/١، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٠٠١م، ١/ ٢٢٩.
- والتصنيف الكمي: تنقسم الجملة كميًّا إلي جملة كبرى، وجملة، صغرى. (ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٩/٥، والسيوطي، همع الهمع، ٥١/١).
- والتقسيم الوظيفي: وهو تنقسم الجملة وفق وظيفتها في السياق النحوي إلى ثلاثة أنواع: أولها الجملة المتصلة في السياق (جمل لها محلّ لها من الإعراب)، وثانيهما الجملة المنفصلة في السياق (جمل لا محلّ لها من الإعراب) والثالثة الجملة المحتملة الاتصال في السياق (المحتملة محلا من الإعراب).

(٤٦) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ١٩٦٤م، ص٣١، وعثمان أمين، فلسفة اللغة العربية، ١٩٦٩م، ص٢٥.

(٤٧) على جارم، ديوان على الجارم، ١٩٩٠م،ص٨١.

(٤٨) السابق، ص٨١-٨٣.

(٤٩) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٧٣.

(٥٠) النسخ في اللغة هو إبطال الشئ، وإقامة آخر مقامه. ابن منظور، لسان العرب،١٩٨١، مادة (نسخ)، ص ٤٤٠٧.

(٥١) يُنظر: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ١٩٨٩م، ص١٩، وفاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ٢٠٠٧م، ص١٥٧ –١٥٩، ومحمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ٢٠٠٣م، ص٣٢ .

(٥٢) محمود سامي البارودي، ديوان البارودى، ١٩٩٨م، ص٢٨١.

(٥٣) عبد الرحمن شكرى، ديوان عبد الرحمن شكرى، ٢٠٠٠م، ص٢٧٤.

(٥٤) السابق، ص٥٨

(٥٥) محمود حسن إسماعيل: الأعمال الكاملة، ٢٠٠٤م، ١٢/١.

(٥٦) علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ٢٠٠٦م، ص١٥.

(٥٧) الزمخشري،، الكشاف،١٩٨٦م، ١٣/١.

(٥٨) ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٠٠١م، ٧٢/١.

(٥٩) البيت لمسكين الدرامي في ديوانه، ص٢٩؛ والأصفهاني، الأغاني،١٧٣/٢٠، والبغدادي، الخزانة، ٣/ ٦٥، وسيبويه، الكتاب،٢٥٦/١، والسيرافي،شرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٧.

(٦٠) صلاح عبد الصبور، ديوان صلاح عبد الصبور، ١٩٧٢م،٧٠/١، من قصيدة "أناشيد غرام".

(٦١) محمد عبد المطلب، جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، ١٩٩٥، ص٨٣.

(٦٢) يُنظر: تمام حسان، اجتهادات لغوية، ٢٠٠٧م، ص١٦٠، وفخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ١٩.

(٦٣) العدواني، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن،٢٠١٤م، ص٤٤٧.

(٦٤) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ١٩٦٣م، ص ٨١.

(٦٥) نازك الملائكة، ديوان نازك الملائكة، ١٩٨٦م، ١٧٧/١.

(٦٦) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ١٩٩٠م، ٣٨٥/٣.

(٦٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٩٨م، ٢١٧٩/٤.

(٦٨) أحمد عبد المعطي حجازي، الأعمال الكاملة للشاعر، ١٩٩٣م، ص١٠٨–١٠٩.

(٦٩) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٩٣.

(٧٠) المبرد، المقتضب، ٤٥/٢.

(٧١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٥/٥

(٧٢) نازك الملائكة، ديوان نازك الملائكة، ٩٢/٢ – ٩٣.

(٧٣) حذف لام الفعل "يكُ" ضرورة شعرية على مخالفتها، فلا تحذف نون الناسخ يكون جزما إذا جاء بعدها ساكن إلا لضرورة شعرية.

(٧٤) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ٨٠.

(٧٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٦/٥

(٧٦) يُنظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ١٩٨٧م، ص٢٠٩.

(٧٧) محمد الفيتوري، الأعمال الكاملة، ١٩٩٨م،١٥٣/٢.

(٧٨) أحمد عبد المعطي حجازي، الأعمال الكاملة، ص١٠٨.

(٧٩) ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص٥٨، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٩٨٠م، ٣٢/٤.

(٨٠) المكودي، شرح المكودي على الألفية، ٢٠٠٥م،٢٨٩/١.

(٨١) عبد الوهاب البيَّاتي، ديوان عبد الوهاب البياتي، ١٩٩٠م، ٣٩٠/١.

(82) G. Redeker: Coherence and Structure in Text and Discourse, 2000, p.23.

(٨٣) فدوى طوقان، ديوان فدوى طوقان، ١٩٧٨م، ص٤٠١–٤٠٢.

(٨٤) القُوجَوي، شرح قواعد الإعراب (ابن هشام)، ١٩٩٥م، ص٥٣.

(٨٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤١/٥

(٨٦) نازك الملائكة، ديوان نازك الملائكة، ٢/ ٢٣٠.

(٨٧) البخاري، صحيح البخاري، كتاب "الحدود"، باب "ما يكره من لعن شارب الخمر..."، برقم (٦٧٨٠)، ١٥٨/٨.

(٨٨) الزمخشري، الكشاف، ٧١٦/٢.

(٨٩) أبو القاسم الشابي، ديوان الشابي، ١٩٧٢م، ص١٤١.

(٩٠) عباس محمود العقاد، أعاصير مغرب، ١٩٩٧م، ص ٩١.

(٩١) ابن خلدون، المقدمة، ٢٠٠٩م، ص٦٣١.

(٩٢) الألوسي، روح المعاني، ١٩٩٥م، ٣٤٩/١.

(٩٣) صلاح عبد الصبور، ديوان صلاح عبد الصبور، ٢٥/١.

(٩٤) السابق، ص٨٨-٨٩.

(٩٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٩/٢.

(٩٦) المبرِّد، المقتضب، ١٢٣/٤.

(٩٧) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٢٠٠٨م، ٩٥٣/٢، والمكودي، شرح المكودي على الألفية، ص٢١٣.

(٩٨) أدونيس، الأعمال الشعرية، أغاني مهيار الدمشقي وقصائد أخرى، ١٩٩٦م، ٩٤/١.

(٩٩) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ١٩٩٣م، ص٢٢٤.

(١٠٠) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ٢٧٨/٢.

(١٠١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٩٩٧م، ٩٣/٣.

(١٠٢) فدوى طوقان، ديوان فدوى طوقان، ص٣٩٧.

(١٠٣) فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٦٧.

(١٠٤) أبو السعود، تفسير أبي السعود "إرشاد العقل السليم "، ٢٣٩/٧

(١٠٥) الفيتوري، الأعمال الكاملة، ٨٧/١.

(١٠٦) فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٨٠.

(١٠٧) جون كوين، بناء لغة الشعر، ١٩٩٠م، ص ١٦٥.

(١٠٨) تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص٥٥.

(١٠٩) أدونيس، الأعمال الشعرية، أغاني مهيار الدمشقي وقصائد أخرى، ٣٧٤/١.

(١١٠) تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص١٧٢.

(١١١) أحمد عبد المعطي حجازي، الأعمال الكاملة، ص٢٩.

(١١٢) البيَّاتي، ديوان عبد الوهاب البياتي، ٢٥٥/١.

(١١٣) إبراهيم ناجي، الأعمال الكاملة، ١٩٩٦م، ص٨٣.

(١١٤) نزار قباني، الأعمال الكاملة، ٢٠٠٦م، ص٣٣.

(١١٥) الأزهر الزناد، نسيج النص، ١٩٩٣م، ص١١٨.

(١١٦) ينظر، الزمخشري، الكشاف، ٤/ ٦٢٤، وأبو حيان، البحر المحيط،١٠/٢٩٥.

(١١٧) صلاح عبد الصبور، ديوان صلاح عبد الصبور، ١/١٦١، من قصيدة "الحب في بلادي".

(١١٨) نزار قباني، الأعمال الكاملة، ص٥٦٠.

(١١٩) محمد الفيتوري، الاعمال الكاملة، ٣/١١٤.

(١٢٠) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص٩٦.

(١٢١) الأزهر الزناد، نسيج النص، ص ١١٦

(١٢٢) البيانيّ، ديوان عبد الوهاب البياتي، ١/١٠٥.

(١٢٣) عباس حسن، النحو الوافي، ١٩٧٤م، ١/٣٢١.

(١٢٤) سعيد بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ٢٠٠٥م، ص١٤٣.

(١٢٥) نازك الملائكة، ديوان نازك الملائكة، ٢/ ٣٦٠ – ٣٦١.

(١٢٦) عباس حسن، النحو الوافي، ١/٣٧٣.

(١٢٧) أدونيس، الأعمال الشعرية، أغاني مهيار الدمشقي وقصائد أخرى، ١/٢٦٥.

(١٢٨) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ١٩٩٨م، ٢/٨.

(١٢٩) نزار قباني، الأعمال الكاملة، ص٦٧.

(١٣٠) محمد الأخضر صبحي، مدخل الى علم النص ومجالاته تطبيقية، ٢٠٠٨م، ص٩١.

(131) Salkie, R.: Text and Discourse Analysis, 1995, 35-36.

(١٣٢) يُنظر: أحمد عفيفي، نحو النص، ص١٢٣ – ١٢٤.

(١٣٣) الزمخشري، الكشاف، ١/٣٦٢.

(١٣٤) العسكري، جمهرة الأمثال، ١/٢٧٥.

(١٣٥) نزار قباني، الأعمال الكاملة، ص٣٠–٣١.

(١٣٦) ابن جني، الخصائص، ٢/٣٦٢.

(١٣٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٥٥/٥

(١٣٨) طوقان، ديوان فدوى طوقان، ص ٣٦٩

(١٣٩) المرادي، توضيح المقاصد ، ٥٣٦/١

(١٤٠) ابن يعيش، السابق، ٢٧٨/٢

(١٤١) البياتي، ديوان عبد الوهاب البياتي، ١٩٩/١

(١٤٢) ابن الوراق، أبو الحسن، علل النحو، ١٩٩٩م، ص٣٧٧.

(١٤٣) أدونيس، الأعمال الشعرية، هذا هو اسمي وقصائد أخرى، ٢/ ٢٠٢.